No. 24841

MULTILATERAL

Convention against torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment. Adopted by the General Assembly of the United Nations on 10 December 1984

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.
Registered ex officio *on 26 June 1987.*

MULTILATÉRAL

Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants. Adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies le 10 décembre 1984

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol.
Enregistrée d'office le 26 juin 1987.

(ب) تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بموجب المادة ٢٧ ، وكذلك تاريخ بدء نفاذ أية تعديلات تدخل عليها بموجب المادة ٢٩ ؛

(ج) حالات الانهاء بمقتضى المادة ٣١ .

المادة ٣٣

١ - تودع هذه الاتفاقية ، التي تتساوى نصوصها الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ - يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخا مصدّقة من هذه الاتفاقية الى جميع الدول .

[*For the signature pages, see p. 155 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 155 du présent volume.*]

المادة ٣٠

١ - أى نزاع ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها ولا يمكن تسويته عن طريق التفاوض ، يطرح للتحكيم بناء على طلب احدى هذه الدول. فاذا لم تتمكن الأطراف في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم ، من الموافقة على تنظيم التحكيم ، يجوز لأى من تلك الأطراف أن يحيل النزاع الى محكمة العدل الدولية بتقديم طلب وفقا للنظام الأساسي لهذه المحكمة .

٢ - يجوز لكل دولة أن تعلن في وقت توقيع هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو الانضمام اليها ، انها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة . ولن تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة بالنسبة لأى دولة طرف تكون قد أبدت هذا التحفظ .

٣ - يجوز في أى وقت لأى دولة طرف أبدت تحفظا وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة ان تسحب هذا التحفظ بارسال اخطار الى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٣١

١ - يجوز لأى دولة طرف أن تنهي ارتباطها بهذه الاتفاقية باخطار كتابي ترسله الى الأمين العام للأمم المتحدة . ويصبح الانهاء نافذا بعد مرور سنة على تاريخ تسلّم الأمين العام هذا الاخطار.

٢ - لن يؤدى هذا الانهاء الى اعفاء الدولة الطرف من الالتزامات الواقعة عليها بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بأى عمل أو اغفال يحدث قبل التاريخ الذى يصبح فيه الانهاء نافذا. ولن يخلّ الانهاء بأى شكل باستمرار نظر أى مسألة تكون اللجنة ماضية في نظرها بالفعل قبل التاريخ الذى يصبح فيه الانهاء نافذا.

٣ - بعد التاريخ الذى يصبح فيه انهاء ارتباط دولة طرف بالاتفاقية نافذا ، لا تبدأ اللجنة النظر في أية مسألة جديدة تتعلق بتلك الدولة .

المادة ٣٢

يعلم الأمين العام للأمم المتحدة جميع أعضاء الأمم المتحدة وجميع الدول التي وقّعت هذه الاتفاقية أو انضمت اليها بالتفاصيل التالية :

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم بموجب المادتين ٢٥ و ٢٦ ؛

المادة ٢٧

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين بعد تاريخ ايداع صك التصديق أو الانضمام العشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ - يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لكل دولة تصدّق عليها أو تنضم اليها بعد ايداع صك التصديق أو الانضمام العشرين في اليوم الثلاثين بعد تاريخ قيام الدولة بايداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها .

المادة ٢٨

١ - يمكن لأى دولة وقت التوقيع أو التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام اليها ، أن تعلن انها لا تعترف باختصاص اللجنة المنصوص عليه في المادة ٢٠ .

٢ - يمكن لأى دولة طرف تكون قد أبدت تحفظا وفقا للفقرة ١ من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ ، في أى وقت تشاء ، بارسال اخطار الى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٢٩

١ - يجوز لأى دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تقترح ادخال تعديل عليها وأن تقدمه الى الأمين العام للأمم المتحدة . ويقوم الأمين العام بناء على ذلك ، بابلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح مع طلب باخطاره بما اذا كانت هذه الدول تحبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في الاقتراح والتصويت عليه . وفي حالة تأييد ثلث الدول الأطراف على الأقل في غضون أربعة أشهر من تاريخ هذا التبليغ ، لعقد هذا المؤتمر ، يدعو الأمين العام الى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة . ويقدم الأمين العام أى تعديل تعتمده أغلبية من الدول الأطراف الحاضرة في المؤتمر والمصوّتة الى جميع الدول الأطراف لقبوله .

٢ - يبدأ نفاذ أى تعديل يتم اعتماده وفقا للفقرة ١ من هذه المادة عندما يخطر ثلثا الدول الأطراف في هذه الاتفاقية الأمين العام للأمم المتحدة بقبولها التعديل طبقا للاجراءات الدستورية لكل منها .

٣ - تكون التعديلات ، عند بدء نفاذها ، ملزمة للدول الأطراف التي قبلتها . وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأية تعديلات سابقة تكون قد قبلتها .

٦ - تعقد اللجنة اجتماعات مغلقة عند قيامها بدراسة البلاغات المقدمة لها بموجب هذه المادة .

٧ - تبعث اللجنة بوجهات نظرها الى الدولة الطرف المعنية والى مقدم البلاغ .

٨ - تصبح أحكام هذه المادة نافذة المفعول اذا أصدرت خمس من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية اعلانات بموجب الفقرة ١ من هذه المادة . وتودع الدول الأطراف هذه الاعلانات لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذى سيرسل نسخا منها الى الدول الأطراف الأخرى . ويجوز سحب أى اعلان في أى وقت باخطار يوجّه الى الأمين العام . ولا يخلّ هذا السحب بنظر أية مسألة تشكّل موضوع بلاغ سبقت احالته بمقتضى هذه المادة ولا يجوز تسلّم أى بلاغ من أية دولة طرف بمقتضى هذه المادة بعد أن يتسلم الأمين العام اخطار سحب الاعلان ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت اعلانا جديدا .

المادة ٢٣

يحق لأعضاء اللجنة ولأعضاء لجان التوفيق المخصصة ، الذين يعيّنون بمقتضى الفقرة الفرعية ١ (هـ) من المادة ٢١ التمتع بالتسهيلات والامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الخبراء الموفدون في مهام متعلقة بالأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في الفروع ذات الصلة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها .

المادة ٢٤

تقدم اللجنة الى الدول الأطراف والى الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريرا سنويا عن أنشطتها المضطلع بها بموجب هذه الاتفاقية .

الجزء الثالث

المادة ٢٥

١ - يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية لجميع الدول .

٢ - تخضع هذه الاتفاقية لاجراء التصديق . وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

المادة ٢٦

يفتح باب الانضمام الى هذه الاتفاقية لجميع الدول . ويصبح الانضمام ساري المفعول عند ايداع صك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

ويبلغ التقرير في كل مسألة الى الدول الأطراف المعنية .

٢ - تصبح أحكام هذه المادة نافذة المفعول اذا أصدرت خمس من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية اعلانات بموجب الفقرة ١ من هذه المادة . وتودع الدول الأطراف هذه الاعلانات لدى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذى سيرسل نسخا منها الى الدول الأطراف الأخرى . ويجوز سحب أى اعلان في أى وقت باخطار يوجّه الى الأمين العام . ولا يخلّ هذا السحب بنظر أية مسألة تشكّل موضوع بلاغ سبقت احالته بمقتضى هذه المادة ؛ ولا يجوز تسلّم أى بلاغ من أية دولة طرف بمقتضى هذه المادة بعد أن يتسلم الأمين العام اخطار سحب الاعلان ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت اعلانا جديدا .

المادة ٢٢

١ - يجوز لأية دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعلن في أى وقت انها تعترف بمقتضى هذه المادة باختصاص اللجنة في تسلّم ودراسة بلاغات واردة من أفراد أو نيابة عن أفراد يخضعون لولايتها القانونية ويدعون انهم ضحايا لانتهاك دولة طرف أحكام الاتفاقية . ولا يجوز للجنة أن تتسلم أى بلاغ اذا كان يتصل بدولة طرف في الاتفاقية لم تصدر مثل هذا الاعلان .

٢ - تعتبر اللجنة أى بلاغ مقدم بموجب هذه المادة غير مقبول اذا كان غفلا من التوقيع أو اذا رأت انه يشكّل اساءة لاستعمال حق تقديم مثل هذه البلاغات أو أنه لا يتفق مع أحكام هذه الاتفاقية .

٣ - مع مراعاة نصوص الفقرة ٢ ، توجّه اللجنة نظر الدولة الطرف في هذه الاتفاقية التي تكون قد أصدرت اعلانا بموجب الفقرة ١ ويدّعى بأنها تنتهك أيّا من أحكام الاتفاقية الى أية بلاغات معروضة عليها بمقتضى هذه المادة . وتقدم الدولة التي تتسلم لفت النظر المشار اليه الى اللجنة في غضون ستة أشهر تفسيرات أو بيانات كتابية توضح الأمر ووسائل الانتصاف التي اتخذتها تلك الدولة ، ان وجدت .

٤ - تنظر اللجنة في البلاغات التي تتسلمها بموجب هذه المادة في ضوء جميع المعلومات المتوفرة لديها من مقدم البلاغ أو من ينوب عنه ومن الدولة الطرف المعنية .

٥ - لا تنظر اللجنة في أية بلاغات يتقدم بها أى فرد بموجب هذه المادة ما لم تتحقق من :

(أ) ان المسألة نفسها لم يجر بحثها ، ولا يجرى بحثها بموجب أى اجراء من اجراءات التحقيق أو التسوية الدولية ؛

(ب) ان الفرد قد استنفد جميع وسائل الانتصاف المحلية المتاحة ، ولا تسرى هذه القاعدة في حالة اطالة مدة تطبيق وسائل الانتصاف بصورة غير معقولة أو في حالة عدم احتمال انصاف الشخص الذى وقع ضحية لانتهاك هذه الاتفاقية على نحو فعّال .

وعلى الدولة الطرف التي تتسلم الرسالة أن تقدم الى الدولة الطرف التي بعثت اليها بها في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمها الرسالة، تفسيرا أو أي بيان خطي يوضح فيه الأمر ويتضمن، بقدر ما هو ممكن وملائم، اشارة الى الاجراءات ووسائل الانتصاف المحلية التي اتخذت أو ينتظر اتخاذها أو التي تتوفر بالنسبة لهذا الأمر ؛

(ب) في حالة عدم تسوية الأمر بما يرضي كلا من الدولتين الطرفين المعنيتين في غضون ستة أشهر من تاريخ ورود الرسالة الأولى الى الدولة المتسلّمة يحق لأي من الدولتين أن تحيل الأمر الى اللجنة بواسطة إخطار توجهه الى اللجنة والى الدولة الأخرى ؛

(ج) لا تتناول اللجنة أي مسألة تحال اليها بمقتضى هذه المادة إلا بعد أن تتأكد من انه تم الالتجاء الى جميع وسائل الانتصاف المحلية المتوفّرة بالنسبة لهذا الأمر واستنفادها، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما، ولا تسري هذه القاعدة في حالة اطالة مدة تطبيق وسائل الانتصاف بصورة غير معقولة أو في حالة عدم احتمال انصاف الشخص الذي وقع ضحية لانتهاك هذه الاتفاقية على نحو فعّال ؛

(د) تعقد اللجنة اجتماعات مغلقة عند قيامها بدراسة البلاغات المقدمة لها بموجب هذه المادة ؛

(هـ) مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ج)، تتيح اللجنة مساعيها الحميدة للدول الأطراف المعنية بهدف التوصل الى حل ودي للمسألة على أساس احترام الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وتحقيقا لهذا الغرض، يجوز للجنة ان تنشئ، عند الاقتضاء، لجنة مخصصة للتوفيق ؛

(و) يجوز للجنة ان تطلب الى الدول الأطراف المعنية، المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب) أن تزوّدها بأية معلومات ذات صلة في أية مسألة محالة اليها بمقتضى هذه المادة ؛

(ز) يحق للدول الأطراف المعنية، المشار اليها في الفقرة الفرعية (ب)، ان تكون ممثلة اثناء نظر اللجنة في المسألة وأن تقدّم مذكرات شفوية أو كتابية أو كليهما ؛

(ح) تقدم اللجنة تقريرا، خلال اثني عشر شهرا من تاريخ استلام الاخطار المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (ب) :

'١' في حالة التوصل الى حل في اطار أحكام واردة في الفقرة الفرعية (هـ)، تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع والحل الذي تم التوصل اليه ؛

'٢' في حالة عدم التوصل الى حل في اطار أحكام الفقرة الفرعية (ج)، تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع على أن ترفق به المذكرات الخطية ومحضرا بالمذكرات الشفوية التي أعدتها الدول الأطراف المعنية.

المادة ٢٠

١ - اذا تلقت اللجنة معلومات موثوقا بها يبدو لها أنها تتضمن دلائل لها أساس قوى تشير الى أن تعذيبا يمارس على نحو منظم في أراضي دولة طرف ، تدعو اللجنة الدولة الطرف المعنية الى التعاون في دراسة هذه المعلومات ، وتحقيقا لهذه الغاية الى تقديم ملاحظات بصدد تلك المعلومات .

٢ - وللجنة بعد أن تأخذ في اعتبارها أية ملاحظات تكون قد قدمتها الدولة الطرف المعنية وأية معلومات ذات صلة متاحة لها ، أن تعيّن ، اذا قررت أن هنالك ما يبرر ذلك ، عضوا أو أكثر من أعضائها لاجراء تحقيق سرى وتقديم تقرير بهذا الشأن الى اللجنة بصورة مستعجلة .

٣ - وفي حالة اجراء تحقيق بمقتضى الفقرة ٢ من هذه المادة ، تلتمس اللجنة تعاون الدول الطرف المعنية . وقد يشمل التحقيق ، بالاتفاق مع الدولة الطرف ، القيام بزيارة أراضي الدولة المعنية .

٤ - وعلى اللجنة ، بعد فحص النتائج التي يتوصل اليها عضوها أو أعضاؤها وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة أن تحيل الى الدولة الطرف المعنية هذه النتائج مع أى تعليقات واقتراحات قد تبدو ملائمة بسبب الوضع القائم .

٥ - تكون جميع اجراءات اللجنة التشار اليها في الفقرات ١ الى ٤ من هذه المادة سرية ، وفي جميع مراحل الاجراءات يلتمس تعاون الدولة الطرف . ويجوز للجنة وبعد استكمال هذه الاجراءات المتعلقة بأى تحقيق يتم وفقا للفقرة ٢ ، أن تقرر بعد اجراء مشاورات مع الدولة الطرف المعنية ادراج بيان موجز بنتائج الاجراءات في تقريرها السنوى المعدّ وفقا للمادة ٢٤ .

المادة ٢١

١ - لأية دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تعلن ، في أى وقت ، بموجب هذه المادة ، انها تعترف باختصاص اللجنة في ان تتسلم بلاغات تفيد ان دولة طرفا تدعي بأن دولة طرفا أخرى لا تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية في أن تنظر في تلك البلاغات . ولا يجوز تسلّم البلاغات والنظر فيها وفقا للاجراءات المبينة في هذه المادة ، الا في حالة تقديمها من دولة طرف أعلنت اعترافها باختصاص اللجنة فيما يتعلق بها نفسها . ولا يجوز للجنة ان تتناول ، بموجب هذه المادة ، أى بلاغ اذا كان يتعلق بدولة طرف لم تقم باصدار مثل هذا الاعلان . ويتم تناول البلاغات الواردة بموجب هذه المادة ، وفقا للاجراءات التالية :

(أ) يجوز لأى دولة طرف ، اذا رأت أن دولة طرفا أخرى لا تقوم بتنفيذ أحكام الاتفاقية الحالية ، أن تلفت نظر تلك الدولة الطرف لهذا الأمر برسالة خطية

المادة ١٨

١ - تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لمدة سنتين . ويجوز اعادة انتخابهم .

٢ - تضع اللجنة نظامها الداخلي على أن ينص ، في جملة أمور ، على ما يلي :

(أ) يكتمل النصاب القانوني بحضور ستة أعضاء ؛

(ب) تتخذ مقررات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

٣ - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتوفير ما يلزم من الموظفين والتسهيلات لأداء اللجنة مهامها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو فعال.

٤ - يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بالدعوة الى عقد الاجتماع الأول للجنة . وبعد عقد اجتماعها الأول ، تجتمع اللجنة في المواعيد التي ينص عليها نظامها الداخلي .

٥ - تكون الدول الأطراف مسؤولة عما يتم تحمله من نفقات فيما يتعلق بعقد اجتماعات الدول الأطراف واللجنة بما في ذلك رد أي نفقات الى الأمم المتحدة مثل تكلفة الموظفين والتسهيلات التي تكون الأمم المتحدة قد تحملتها وفقا للمادة ٣ من هذه المادة .

المادة ١٩

١ - تقدم الدول الأطراف الى اللجنة ، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة ، تقارير عن التدابير التي اتخذتها تنفيذا لتعهداتها بمقتضى هذه الاتفاقية ، وذلك في غضون سنة واحدة بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة للدولة الطرف المعنية. وتقدم الدول الأطراف بعد ذلك تقارير تكميلية مرة كل أربع سنوات عن أية تدابير جديدة تم اتخاذها ، وغير ذلك من التقارير التي قد تطلبها اللجنة .

٢ - يحيل الأمين العام للأمم المتحدة التقارير الى جميع الدول الأطراف .

٣ - تنظر اللجنة في كل تقرير ، ولها أن تبدي كافة التعليقات العامة التي قد تراها مناسبة وأن ترسلها الى الدولة الطرف المعنية . وللدولة الطرف أن ترد على اللجنة بما ترتئيه من ملاحظات .

٤ - وللجنة أن تقرر ، كما يتراءى لها ، أن تدرج في تقريرها السنوي الذي تعده وفقا للمادة ٢٤ أية ملاحظات تكون قد أبدتها وفقا للفقرة ٣ من هذه المادة الى جانب الملاحظات الواردة اليها من الدولة الطرف المعنية بشأن هذه الملاحظات. وللجنة أيضا أن ترفق صورة من التقرير المقدم بموجب الفقرة ١ من هذه المادة ، اذا طلبت ذلك الدولة الطرف المعنية .

عال ومشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الانسان ، يعملون في اللجنة بصفتهم الشخصية . وتقوم الدول الأطراف بانتخابهم مع مراعاة التوزيع الجغرافي العادل وفائدة اشتراك بعض الأشخاص من ذوى الخبرة القانونية .

٢ - ينتخب أعضاء اللجنة بطريق الاقتراع السرى من قائمة بأشخاص ترشحهم الدول الأطراف . ولكل دولة طرف أن ترشّح شخصا واحدا من مواطنيها . وتضع الدول الأطراف في اعتبارها فائدة ترشيح أشخاص يكونون أيضا أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الانسان المنشأة بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولديهم الاستعداد للعمل في لجنة مناهضة التعذيب .

٣ - يجرى انتخاب أعضاء اللجنة في اجتماعات الدول الأطراف التي يدعو الى عقدها مرة كل سنتين الأمين العام للأمم المتحدة . وفي تلك الاجتماعات التي ينبغي ان يتكون نصابها القانوني من ثلثي الدول الأطراف ويكون الأشخاص المنتخبون لعضوية اللجنة هم الحائزون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلي الدول الأطراف الحاضرين المصوتين .

٤ - يجرى الانتخاب الأول في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية . ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة ، قبل موعد كل انتخاب بأربعة أشهر على الأقل ، بتوجيه رسالة الى الدول الأطراف يدعوها فيها الى تقديم ترشيحاتها في غضون ثلاثة أشهر . ويقوم الأمين العام باعداد قائمة بأسماء جميع المرشحين على هذا النحو مرتبة ترتيبا أبجديا ، مع بيان الدول الأطراف التي رشحتهم ، ويقدم هذه القائمة الى الدول الأطراف .

٥ - ينتخب أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات ، ويكونون مؤهلين لاعادة انتخابهم في حالة ترشيحهم مرة أخرى . غير أن مدة عضوية خمسة من الأعضاء الذين يتم انتخابهم في المرة الأولى تنتهي بعد سنتين ، ويقوم رئيس الاجتماع المشار اليه في الفقرة ٣ من هذه المادة بعد الانتخاب الأول مباشرة ، باختيار أسماء هؤلاء الأعضاء الخمسة بطريق القرعة .

٦ - في حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته أو عجزه لأى سبب آخر عن أداء مهامه المتعلقة باللجنة ، تقوم الدولة الطرف التي رشحته بتعيين خبير آخر من مواطنيها للعمل في اللجنة للفترة المتبقية من مدة عضويته شريطة الحصول على موافقة أغلبية الدول الأطراف ، وتعتبر الموافقة قد تمت ما لم تكن اجابة نصف عدد الدول الأطراف أو أكثر على ذلك بالنفي وذلك في غضون ستة أسابيع بعد قيام الأمين العام للأمم المتحدة بابلاغها بالتعيين المقترح .

٧ - تتحمل الدول الأطراف نفقات أعضاء اللجنة أثناء أدائهم لمهامهم المتعلقة باللجنة .

تنظر هذه السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة . وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدّم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه أو لأى أدلة تقدّم .

المادة ١٤

١ - تضمن كل دولة طرف ، في نظامها القانوني ، لإنصاف من يتعرّض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل اعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن ، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب ، يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض .

٢ - ليس في هذه المادة ما يمس أى حق للمعتدى عليه أو لغيره من الأشخاص فيما قد يوجد من تعويض بمقتضى القانون الوطني .

المادة ١٥

تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأية أقوال يثبت انه تم الادلاء بها نتيجة للتعذيب ، كدليل في أية اجراءات ، الا اذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الادلاء بهذه الأقوال .

المادة ١٦

١ - تتعهد كل دولة طرف بأن تمنع ، في أى اقليم يخضع لولايتها القضائية حدوث أى أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة التي لا تصل الى حدّ التعذيب كما حددته المادة ١ ، عندما يرتكب موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفة رسمية هذه الأعمال أو يحرّض على ارتكابها ، أو عندما تتم بموافقته أو بسكوته عليها . وتنطبق بوجه خاص الالتزامات الواردة في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ وذلك بالاستعاضة عن الاشارة الى التعذيب بالاشارة الى غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة .

٢ - لا تخل أحكام هذه الاتفاقية بأحكام أى صك دولي آخر أو قانون وطني يحظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة أو يتصل بتسليم المجرمين أو طردهم .

الجزء الثاني

المادة ١٧

١ - تنشأ لجنة لمناهضة التعذيب (يشار اليها فيما بعد باسم اللجنة) وتضطلع بالمهام المنصوص عليها فيما بعد . وتتألف اللجنة من عشرة خبراء على مستوى أخلاقي

المادة ٩

١ - على كل دولة طرف أن تقدم الى الدول الأطراف الأخرى أكبر قدر من المساعدة فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية المتخذة بشأن أى من الجرائم المشار اليها في المادة ٤ ، بما في ذلك توفير جميع الأدلة الموجودة في حوزتها واللازمة للاجراءات.

٢ - تنفذ الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى الفقرة ١ من هذه المادة وفقا لما قد يوجد بينها من معاهدات لتبادل المساعدة القضائية .

المادة ١٠

١ - تضمن كل دولة ادراج التعليم والاعلام فيما يتعلق بحظر التعذيب على الوجه الكامل في برامج تدريب الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين ، سواء أكانوا من المدنيين أو العسكريين ، والعاملين في ميدان الطب ، والموظفين العموميين أو غيرهم ممن قد تكون لهم علاقة باحتجاز أى فرد معرّض لأى شكل من اشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن أو باستجواب هذا الفرد أو معاملته .

٢ - تضمن كل دولة طرف ادراج هذا الحظر في القوانين والتعليمات التي يتم اصدارها فيما يختص بواجبات ووظائف مثل هؤلاء الأشخاص .

المادة ١١

تبقي كل دولة قيد الاستعراض المنظّم قواعد الاستجواب ، وتعليماته وأساليبه وممارساته ، وكذلك الترتيبات المتعلقة بحجز ومعاملة الأشخاص الذين يتعرّضون لأى شكل من اشكال التوقيف أو الاعتقال أو السجن في أى اقليم يخضع لولايتها القضائية ، وذلك بقصد منع حدوث أى حالات تعذيب .

المادة ١٢

تضمن كل دولة طرف قيام سلطاتها المختصة باجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو الى الاعتقاد بأن عملا من أعمال التعذيب قد ارتكب في أى من الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية .

المادة ١٣

تضمن كل دولة طرف لأى فرد يدعي بأنه قد تعرّض للتعذيب في أى اقليم يخضع لولايتها القضائية ، الحق في ان يرفع شكوى الى سلطاتها المختصة وفي أن

المادة ٧

١ - تقوم الدولة الطرف التي يوجد في اقليم الخاضع لولايتها القضائية شخص يدعى ارتكابه لأى من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤ في الحالات التي تتوخاها المادة ٥ ، بعرض القضية على سلطاتها المختصة بقصد تقديم الشخص للمحاكمة ، اذا لم تقم بتسليمه .

٢ - تتخذ هذه السلطات قرارها بنفس الأسلوب الذى تتبعه في حالة ارتكاب أية جريمة عادية ذات طبيعة خطيرة بموجب قانون تلك الدولة . وفي الحالات المشار اليها في الفقرة ٢ من المادة ٥ ينبغي ألا تكون معايير الأدلة المطلوبة للمقاضاة والادانة بأى حال من الأحوال أقل صرامة من تلك التي تنطبق في الحالات المشار اليها في الفقرة ١ من المادة ٥ .

٣ - تكفل المعاملة العادلة في جميع مراحل الاجراءات القانونية لأى شخص تتخذ ضده تلك الاجراءات فيما يتعلق بأى من الجرائم المشار اليها في المادة ٤ .

المادة ٨

١ - تعتبر الجرائم المشار اليها في المادة ٤ جرائم قابلة لتسليم مرتكبيها في أية معاهدة لتسليم المجرمين تكون قائمة بين الدول الأطراف . وتتعهد الدول الأطراف بادراج هذه الجرائم كجرائم قابلة لتسليم مرتكبيها في كل معاهدة تسليم تبرم بينها .

٢ - اذا تسلمت دولة طرف طلبا للتسليم من دولة لا تربطها بها معاهدة لتسليم المجرمين ، وكانت الدولة الأولى تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة لتسليم المجرمين ، يجوز لهذه الدولة اعتبار هذه الاتفاقية أساسا قانونيا للتسليم فيما يختص بمثل هذه الجرائم . ويخضع التسليم للشروط الأخرى المنصوص عليها في قانون الدولة التي يقدّم اليها طلب التسليم .

٣ - تعترف الدول الأطراف التي لا تجعل التسليم مرهونا بوجود معاهدة بأن هذه الجرائم قابلة لتسليم مرتكبيها فيما بينها طبقا للشروط المنصوص عليها في قانون الدولة التي يقدّم اليها طلب التسليم .

٤ - وتتم معاملة هذه الجرائم لأغراض التسليم بين الدول الأطراف ، كما لو أنها اقترفت لا في المكان الذى حدثت فيه فحسب ، بل أيضا في أراضي الدول المطالبة باقامة ولايتها القضائية طبقا للفقرة ١ من المادة ٥ .

المادة ٥

١ - تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من الاجراءات لاقامة ولايتها القضائية على الجرائم المشار اليها في المادة ٤ في الحالات التالية :

(أ) عند ارتكاب هذه الجرائم في أي اقليم يخضع لولايتها القضائية أو على ظهر سفينة أو على متن طائرة مسجلة في تلك الدولة ؛

(ب) عندما يكون مرتكب الجريمة المزعوم من مواطني تلك الدولة ؛

(ج) عندما يكون المعتدى عليه من مواطني تلك الدولة ، اذا اعتبرت تلك الدولة ذلك مناسبا .

٢ - تتخذ كل دولة طرف بالمثل ما يلزم من الاجراءات لاقامة ولايتها القضائية على هذه الجرائم في الحالات التي يكون فيها مرتكب الجريمة المزعوم موجودا في أي اقليم يخضع لولايتها القضائية ولا تقوم بتسليمه عملا بالمادة ٨ الى أية دولة من الدول التي ورد ذكرها في الفقرة ١ من هذه المادة .

٣ - لا تستثني هذه الاتفاقية أي ولاية قضائية جنائية تمارس وفقا للقانون الداخلي .

المادة ٦

١ - تقوم أية دولة طرف ، لدى اقتناعها ، بعد دراسة المعلومات المتوفرة لها ، بأن الظروف تبرر احتجاز شخص موجود في أراضيها يدعى انه اقترف جرما مشارا اليه في المادة ٤ باحتجازه أو تتخذ أية اجراءات قانونية أخرى لضمان وجوده فيها . ويكون الاحتجاز والاجراءات القانونية الأخرى مطابقة لما ينص عليه قانون تلك الدولة على ألا يستمر احتجاز الشخص إلا للمدة اللازمة للتمكين من اقامة أي دعوى جنائية أو من اتخاذ أي اجراءات لتسليمه .

٢ - تقوم هذه الدولة فورا باجراء التحقيق الأولي فيما يتعلق بالوقائع .

٣ - تتم مساعدة أي شخص محتجز وفقا للفقرة ١ من هذه المادة على الاتصال فورا بأقرب ممثل مختص للدولة التي هو من مواطنيها ، أو بممثل الدولة التي يقيم فيها عادة ان كان بلا جنسية .

٤ - لدى قيام دولة ما ، عملا بهذه المادة ، باحتجاز شخص ما ، تخطر على الفور الدول المشار اليها في الفقرة ١ من المادة ٥ ، باحتجاز هذا الشخص وبالظروف التي تبرر اعتقاله . وعلى الدولة التي تجرى التحقيق الأولي الذى تتوخاه الفقرة ٢ من هذه المادة أن ترفع فورا ما توصلت اليه من النتائج الى الدول المذكورة مع الافصاح عما اذا كان في نيتها ممارسة ولايتها القضائية .

الرسمية . ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذى يكون نتيجة عرضية لها .

٢ - لا تخلّ هذه المادة بأى صك دولي أو تشريع وطني يتضمن أو يمكن أن يتضمن أحكاما ذات تطبيق أشمل .

المادة ٢

١ - تتخذ كل دولة طرف اجراءات تشريعية أو ادارية أو قضائية فعّالة أو أية اجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أى اقليم يخضع لاختصاصها القضائي .

٢ - لا يجوز التذرّع بأية ظروف استثنائية أيّا كانت ، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب .

٣ - لا يجوز التذرّع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب .

المادة ٣

١ - لا يجوز لأية دولة طرف ان تطرد أى شخص أو أن تعيده ("أن ترده") أو أن تسلمه الى دولة أخرى ، اذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو الى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرّض للتعذيب .

٢ - تراعي السلطات المختصة لتحديد ما اذا كانت هذه الأسباب متوافرة ، جميع الاعتبارات ذات الصلة ، بما في ذلك ، في حالة الانطباق ، وجود نمط ثابت من الانتهاكات الفادحة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الانسان في الدولة المعنية .

المادة ٤

١ - تضمن كل دولة طرف ان تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي ، وينطبق الأمر ذاته على قيام أى شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأى عمل آخر يشكّل تواطؤ ومشاركة في التعذيب .

٢ - تجعل كل دولة طرف هذه الجرائم مستوجبة للعقاب بعقوبات مناسبة تأخذ في الاعتبار طبيعتها الخطيرة .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،

اذ ترى أن الاعتراف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف ، لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو ، وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، أساس الحرية والعدل والسلم في العالم ،

واذ تدرك أن هذه الحقوق تستمد من الكرامة المتأصلة للانسان ،

واذ تضع في اعتبارها الواجب الذى يقع على عاتق الدول بمقتضى الميثاق ، وبخاصة بموجب المادة ٥٥ منه ، بتعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، ومراعاتها على مستوى العالم ،

ومراعاة منها للمادة ٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وكلتاهما تنص على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة ،

ومراعاة منها أيضا لاعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ،

ورغبة منها في زيادة فعالية النضال ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية في العالم قاطبة ،

اتفقت على ما يلي :

الجزء الأول

المادة ١

١ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يقصد "بالتعذيب" أى عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد ، جسديا كان أم عقليا ، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص ، أو من شخص ثالث ، على معلومات أو على اعتراف ، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في انه ارتكبه ، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أى شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيّا كان نوعه ، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أى شخص آخر يتصرف بصفته

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

禁止酷刑和其他残忍、不人道或有辱人格的待遇或处罚公约

本公约缔约各国，

考虑到根据《联合国宪章》宣布的原则，承认人类大家庭所有成员具有平等和不可剥夺的权利是世界自由、公正与和平的基础，

认识到上述权利源于人的固有尊严，

考虑到《宪章》尤其是第五十五条中规定：各国有义务促进对人权和基本自由的普遍尊重和遵守，

注意到《世界人权宣言》第5条和《公民权利和政治权利国际公约》第7条都规定不允许对任何人施行酷刑和其他残忍、不人道或有辱人格的待遇或处罚，

并注意到大会于1975年12月9日通过的《保护人人不受酷刑和其他残忍、不人道或有辱人格的待遇或处罚宣言》，

希望在全世界更有效地开展反对酷刑和其他残忍、不人道或有辱人格的待遇或处罚的斗争，

兹协议如下：

第一部分

第1条

1．就本公约而言，“酷刑”一词系指为了从某人或第三者取得情报或供状，为了他或第三者所作或被怀疑所作的行为对他加以处罚，或为了恐吓或威胁他或第三者，或为了基于任何一种歧视的任何理由，蓄意使他在肉体或精神上遭受剧烈疼痛或痛苦的任何行为，而这种疼痛或痛苦是公职人员或以官方身份行使职权的其他人所造成或在其唆使、同意或默许下造成的。纯因法律制裁而引起或法律制裁所固有或随附的疼痛或痛苦则不包括在内。

2．本条规定并不妨碍会有或可能会有适用范围更广泛的规定的任何国际文书或国家法律。

第 2 条

1．每一缔约国应采取有效的立法、行政、司法或其他措施，防止在其管辖的任何领土内出现施行酷刑的行为。

2．任何意外情况，如战争状态、战争威胁、国内政局不稳定或任何其它社会紧急状态，均不得作为施行酷刑之理由。

3．上级官员或政府当局之命令不得作为施行酷刑之理由。

第 3 条

1．如有充分理由相信任何人在另一国家将有遭受酷刑的危险时，任何缔约国不得将该人驱逐、推回或引渡至该国。

2．为了确定是否有这种理由，主管当局应考虑到所有有关的因素，包括在可适用情况下，考虑在有关国家内是否存在一贯严重、公然或大规模侵犯人权的情况。

第 4 条

1．每一缔约国应保证，凡一切酷刑行为均应定为触犯刑法罪。该项规定也应适用于有施行酷刑之意图以及任何人合谋或参与酷刑之行为。

2．每一缔约国应根据性质严重程度，对上述罪行加以适当惩处。

第 5 条

1．每一缔约国应采取各种必要措施，对第4条所述下列情况的罪行确立其管辖权：

(a) 这种罪行发生在其管辖的任何领土内，或在该国注册的飞机或船只上；

(b) 被指控的罪犯是该国国民；

(c) 受害人是该国国民，而该国认为确系如此。

2．每一缔约国同样应采取必要的措施，确立其对在下列情况中发生的罪行的管辖权：被指控的罪犯在该国管辖的任何领土内，且该国不按第8条规定将他引渡至本条第1款所述的任何国家。

3．本公约不排除依照国内法行使的任何刑事管辖权。

第 6 条

1．任何缔约国如在其管辖的领土内有被指控犯有第4条所述罪行的人，在对向其提供的情况进行审查并确认根据情况有理由进行拘留时，应将此人加以拘留，或采取其他法律措施以确保他到场。拘留和其他法律措施应合乎该国法律的规定，但延续时间只限于完成任何刑事诉讼或引渡手续所必须的时间。

2．该缔约国应立即对事实进行初步调查。

3．按照本条第1款受拘留的任何人应得到协助，以期立即与地理位置最近的其本国适当代表联系，如该人无国籍，则应得到协助，与其通常居住国家的代表联系。

4．任何国家按照本条将某人拘留时，应立即将此人已受拘留及构成扣押理由的情况通知第5条第1款所指国家。进行本条第2款提到的初步调查的国家，应迅速将调查结果告知上述国家，并说明是否打算行使管辖权。

第 7 条

1．缔约国如在其管辖的领土内发现有被指控犯有第4条所述任何罪行的人，属于第5条提到的情况，倘不进行引渡，则应把该案件交由主管当局进行起诉。

2．主管当局应根据该国法律，以审理情节严重的普通犯罪案件同样方式作出决定。对第5条第2款所指案件，起诉和定罪的证据标准决不应宽于第5条第1款所指案件的标准。

3．任何人因第4条规定的任何罪行被起诉时，应保证他在诉讼的所有阶段都得到公平的待遇。

第 8 条

1．第4条所指各种罪行应视为属于各缔约国间现有的任何引渡条约所列的可引渡罪行。各缔约国有义务将此种罪行作为可引渡罪行列入将来互相之间缔结的所有引渡条约。

2．以订有条约为引渡条件的缔约国，如收到未与其签订引渡条约的另一缔约国的引渡请求，可将本公约视为对此种罪行要求引渡的法律根据。引渡应遵守被请求国法律规定的其它条件。

3。不以订有条约为引渡条件的缔约国，应在互相之间承认此种罪行为可引渡罪行，但须遵守被请求国法律规定的各种条件。

4．为在缔约国之间进行引渡起见，对此种罪行的处理应将其当作不仅发生在犯罪地点，而且发生在按照第5条第1款要求确立其管辖权的国家领土内。

第 9 条

1。缔约各国在对第4条所规定的任何罪行提出刑事诉讼方面，应互相提供最大程度的援助，包括提供它们所掌握的为诉讼所必需的一切证据。

2。缔约各国应依照它们之间可能订有的关于相互提供司法协助的条约来履行本条第1款的义务。

第10条

1。每一缔约国应保证，在对可能参与拘留、审讯或处理遭到任何形式的逮捕、扣押或监禁的人的民事或军事执法人员、医务人员、公职人员及其他人员的训练中，要充分进行关于禁止酷刑的教育和宣传。

2。每一缔约国应将禁止酷刑列入就此类人员职责发出的规定或指示之中。

第11条

每一缔约国应经常审查对在其管辖的领土内遭到任何形式的逮捕、扣押或监禁的人的拘留和处理的审讯规则、指示、方法、作法和安排，以避免发生任何酷刑事件。

第12条

每一缔约国应确保在有理由认为在其管辖的领土内有施行酷刑的行为时，其主管当局应立即对此进行公正的调查。

第13条

每一缔约国应确保任何声称在其管辖的领土内遭到酷刑的个人有权向该国主管当局申诉，其案件应得到该主管当局迅速而公正的审查。应采取步骤确保申诉人和证人不因提出申诉或提供证据而遭受苛待或恐吓。

第14条

1。每一缔约国应在其法律体制内确保酷刑受害者得到补偿，并享有获得公平和足够赔偿（包括尽可能使其完全复原的费用）的可强行权利。如果受害者因受酷刑死亡，其受抚养人应享有获得赔偿的权利。

2。本条任何规定均不得影响受害者或其他人按国家法律规定可能获得赔偿的任何权利。

第15条

每一缔约国应确保在任何诉讼程序中，不得援引任何确属因受酷刑而作的口供为证据，但这类口供可引作对被控施行酷刑者起诉的证据。

第16条

1．每一缔约国应保证防止公职人员或以官方身份行使职权的其他人在该国管辖的领土内施加、唆使、同意或默许未达到第1条所述酷刑程度的其他残忍、不人道或有辱人格的待遇或处罚的行为。特别是，第10、11、12、和13条所规定义务均应适用，唯酷刑一词应代之以其他形式的残忍、不人道或有辱人格的待遇或处罚等字。

2．本公约各项规定不妨碍任何其他国际文书或国家法律中关于禁止残忍、不人道或有辱人格的待遇或处罚、或有关引渡或驱逐的规定。

第 二 部 分

第17条

1。应设立反对酷刑委员会（以下简称委员会），履行下文所规定之职责。委员会应由十位具有高尚道德品格和被公认为具有处理人权事务能力的专家组成，应以个人身份任职。专家应由缔约国选举产生，应考虑到公平的地域分配和某些具有法律经验人员参加的益处。

2．委员会成员应从缔约国提名的名单中以秘密投票方式选举产生。每一缔约国可从本国国民中提名一人。缔约国应铭记：从根据《公民权利和政治权利国际公

约》的规定设立的人权事务委员会的委员中提名那些愿在反对酷刑委员会工作的人是有益的。

3．委员会成员的选举在由联合国秘书长召开的两年一期的缔约国会议上进行。这些会议以三分之二缔约国的出席为法定人数，获得票数最多且占出席并参加表决的缔约国代表所投的票数之绝大多数者，当选为委员会成员。

4．委员会的第一次选举应在本公约生效之日起六个月内进行。联合国秘书长应在委员会每次选举日之前的至少四个月，以书面邀请本公约缔约国在三个月内提出委员会成员候选人名单。秘书长应将经提名的所有人员按字母顺序列出名单，注明提名的缔约国，并将名单送交本公约缔约国。

5．委员会成员任期四年。连续提名得连选连任。但首次当选中的五位成员的任期应至第二年年底届满；首次选举一结束，即由本条第3款所指会议主席以抽签确定这五位成员的姓名。

6．如委员会成员死亡，或辞职，或因任何其他原因不能履行其职责，提名他的缔约国应在多数缔约国赞同下从其国民中指定另一位专家补足其任期。在联合国秘书长通知所提出的任命的六个星期内，如无半数或半数以上缔约国的反对，这一任命应被视为已获批准。

7．缔约各国应负担委员会成员履行委员会职责时的费用。

第18条

1．委员会主席团成员任期两年。连选得连任。

2．委员会应制定自己的议事规则，但这些规则除其他事项外应规定：

(a) 六位成员为法定人数；

(b) 委员会的决定以出席成员的过半数票作出。

3．联合国秘书长应为委员会按照本公约有效履行职责提供必要的人员和设施。

4．联合国秘书长应召开委员会的首次会议。首次会议以后，委员会应按议事规则规定的时间开会。

5．缔约各国应负责支付缔约国以及委员会举行会议的费用，包括偿付联合国依据本条第3款所垫付的任何费用，诸如提供工作人员和设施的费用。

第19条

1．缔约各国应在本公约对其生效后一年内，通过联合国秘书长向委员会送交关于其履行公约规定之任务所采取措施的报告。随后，缔约各国应每四年送交关于其所采取的新措施的补充报告以及委员会可能要求的其它此类报告。

2．联合国秘书长应将此类报告送交所有缔约国。

3．每份报告应由委员会审议，委员会可以对报告提出它认为适当的一般性评论意见，并将其转交有关缔约国。该缔约国可以就它所选择的任何说明答复委员会。

4．委员会可以酌情决定将它依照本条第3款所作的任何评论意见，连同从有关缔约国收到的这方面的说明，一起载入它依照第24条所编写的年度报告中。应有关缔约国的请求，委员会还可把根据本条第1款提交的报告列入其中。

第20条

1．如果委员会收到在它看来是可靠的情报，有确凿证据证明在一个缔约国境内正经常施行酷刑，委员会应请该缔约国合作研究该情报，并为此目的提出它对这一情报的说明。

2．考虑到有关缔约国可能提出的任何说明以及可能得到的其他有关情报，如果委员会认为有正当理由，它可以指派一名或一名以上成员进行秘密调查并立即向委员会报告。

3．如果该调查是根据本条第2款进行的，委员会应谋求该有关缔约国的合作。在该缔约国的同意下，这种调查可以包括对其领土的访问。

4．委员会在对其成员或成员们根据本条第2款所提交的调查结果进行审查后，应将这些结果连同任何适合于当时形势的意见或建议一起转交该有关缔约国。

5．本条第1至4款所指委员会所有程序应是保密的，在程序的所有阶段，均应寻求缔约国的合作。关于这种根据第2款所进行的调查程序完成之后，委员会与缔约国协商后，可将关于这种程序结果的总结载入其根据第24条所编写的年度报告中。

第21条

1．本公约缔约国可在任何时候根据本条规定，声明它承认委员会有权接受和审议某一缔约国声称另一缔约国未履行本公约所规定义务的来文。但只有在此种来文由已声明其本身承认委员会有此权限的缔约国提出时，方可根据本条规定的程序予以接受和审议。如来文涉及未曾作此种声明的缔约国，则根据本条规定，委员会不得加以处理。根据本条规定所接受的来文应按下列程序处理：

(a) 如某一缔约国认为另一缔约国没有实行本公约的规定，它可用书面文书促使后者注意。收文国在收到该文三个月内应向发文国提出解释或任何其他书面声明以澄清问题，其中应尽量地、适当地举出对此事现已采取、将要采取或早已采取的国内措施和补救办法；

(b) 如在收文国收到最初来文后六个月内，有关缔约国双方对问题的处理均不满意，一方有权以通知方式将此事提交委员会，并通知另一方；

(c) 委员会只有在查明有关国家已对提交给它的事情用尽一切国内补救办法时，方可按普遍公认的国际法原则予以处理。但在补救办法的实施被无理地拖延或因本公约被违反而受害的人看来不能从该办法中得到有效救助的情况下，本条款不适用；

(d) 委员会根据本条审查来文时，应举行非公开会议；

(e) 在不违反(c)项规定的前提下，委员会应对有关缔约国进行斡旋，以便在尊重本公约所规定义务的基础上，友好地解决问题。为此，委员会可酌情设立特设调解委员会；

(f) 委员会对根据本条规定提交给它的任何事项，可要求(b)项所指有关缔约国提供有关的资料；

(g) 委员会审议此事时，(b)项所指有关缔约国有权派代表出席并提出口头和（或）书面意见；

(h) 委员会应在收到(b)项规定的通知之日起十二个月内提出报告：

(一) 如(e)项解决办法获得成功，委员会的报告只须简单叙述事实和解决的情况；

㈡ 如(e)项解决办法未获得成功，委员会的报告只须简单叙述事实并附上有关缔约国的书面意见和口头意见记录。

关于上述每种情况，报告均应送交有关缔约国。

2．在本公约五个缔约国根据本条第1款规定作出声明后，本条规定即发生效力。缔约国应将这种声明交存联合国秘书长，秘书长应将声明副本分送其他缔约国。此类声明可随时通知秘书长予以撤销。此种撤销不得妨碍对根据本条规定已分送文书所载任何事项的审议。秘书长在收到任何缔约国的撤销声明通知后，不得再接受它根据本条规定所发的来文，除非有关缔约国作出新的声明。

第22条

1．本公约缔约国可根据本条规定，在任何时间声明它承认委员会有权接受和审议在某一缔约国管辖下自称因该国违反本公约的规定而受害的个人或其代表所送交的来文。如来文涉及未曾作出此类声明的缔约国，则委员会不应接受。

2．对于根据本条提出的来文，如采用匿名方式或委员会认为系滥用提出此类文书的权利或不符合本公约规定，则委员会应视为不能接受。

3．在不违反第2款规定的前提下，对于根据本条规定提交给委员会的任何来文，委员会应提请根据第1款规定作出声明并被指称违反本公约任何规定的本公约缔约国予以注意。收到通知的国家应在六个月内向委员会提出书面解释或声明以澄清问题，如该国已采取补救办法也应加以说明。

4．委员会应根据个人或其代表以及有关缔约国所提供的一切资料，审议根据本条规定所收到的来文。

5．委员会除非已查明下述情况，不得审议任何个人根据本条规定发送的来文：

(a) 同一事项过去和现在均未受到另一国际调查程序或解决办法的审查；

(b) 个人已求助于一切国内补救办法而无济于事；但在补救办法的实施被无理地拖延或因本公约被违反而受害的人看来不能从该办法中得到有效救助的情况下，本条款不适用。

6．委员会根据本条规定审查来文时，应举行非公开会议。

7．委员会应将其意见告知有关缔约国和个人。

8．在本公约五个缔约国根据本条第1款规定作出声明后，本条规定即发生效力。缔约国应将这种声明交存联合国秘书长，秘书长应将声明副本分送其他缔约国。此类声明可随时通知秘书长予以撤销。此种撤销不得妨碍对根据本条规定已分送文书所载任何事项的审议。秘书长在收到任何缔约国的撤销声明通知后，不得再接受个人或其代表根据本条规定发送的来文，除非有关缔约国作出新的声明。

第23条

委员会成员和根据第21条第1款(e)项任命的特设调解委员会成员，可根据联合国特权和豁免公约有关章节的规定，享有为联合国执行使命的专家的便利、特权和豁免权。

第24条

委员会将根据本公约向缔约国和联合国大会提交一份关于其活动的年度报告。

第 三 部 分

第25条

1．本公约对所有国家开放签字。

2．本公约需经批准。批准书将交存联合国秘书长。

第26条

所有国家均可加入本公约。将加入书交存联合国秘书长，加入即开始生效。

第27条

1．本公约在第二十份批准书或加入书交存联合国秘书长后的第三十天开始生效。

2．在第二十份批准书或加入书交存后批准或加入本公约的国家，本公约在其批准书或加入书交存后第三十天对该国开始生效。

第２８条

1．各国在签署或批准本公约或在加入本公约时，可声明不承认第２０条所规定的委员会的职权。

2．按照本条第1款作出保留的任何缔约国，可随时通知联合国秘书长撤销其保留。

第２９条

1．本公约任何缔约国可以建议修改，并向联合国秘书长提出修正案。然后，由秘书长将这一建议的修正案转交缔约各国，并要求它们就是否同意举行一次缔约国会议以便审议和表决这一提案通知秘书长。如在来文之日起四个月内至少有三分之一的缔约国同意召开这样一次会议，秘书长将在联合国主持下召开这次会议。由出席会议并参加表决的缔约国多数通过的任何修正案将由秘书长转送所有缔约国征得它们的同意。

2．当本公约三分之二的缔约国通知联合国秘书长，它们已根据本国的宪法程序同意这一修正案时，根据本条第1款通过的这一修正案即行生效。

3．修正案生效后，将对同意修正案的国家具有约束力，其他国家则仍受原有公约条款或以前经其同意的修正案约束。

第３０条

1．两个或两个以上缔约国之间有关本公约的解释或适用的任何争端，如不能通过谈判解决，在其中一方的要求下，应提交仲裁。如果自要求仲裁之日起六个月内各方不能就仲裁之组织达成一致意见，任何一方均可按照国际法院规约要求将此争端提交国际法院。

2．任何国家均可在签署或批准本公约或加入本公约时，宣布认为本条第1款对它不具约束力。其他缔约国在涉及作出这类保留的任何国家时，亦不受本条第1款的约束。

3．按照本条第2款作出保留的任何缔约国，可随时通知联合国秘书长撤销其保留。

第31条

1．缔约国可以书面形式通知联合国秘书长退约。秘书长收到通知书之日一年后，退约开始生效。

2．这种退约不具有解除缔约国有关退约生效之日以前发生的任何行为或不行为根据本公约所承担义务之效能。退约也不得以任何方式妨碍委员会继续审议在退约生效以前已在审议的任何问题。

3．继一缔约国的退约生效之日起，委员会不得开始审议有关该国的任何新问题。

第32条

对联合国所有会员国和本公约所有签署国或加入国，联合国秘书长将通知下列事项：

(a) 根据第25、26条进行的签署、批准和加入情况；

(b) 根据第27条本公约生效的日期；根据第29条任何修正案生效的日期；

(c) 根据第31条退约情况。

第33条

1．本公约的阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文文本具有同等效力，将交存联合国秘书长。

2．联合国秘书长将把本公约的正式副本转送给所有国家。

[*For the signature pages, see p. 155 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 155 du présent volume.*]

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

КОНВЕНЦИЯ ПРОТИВ ПЫТОК И ДРУГИХ ЖЕСТОКИХ, БЕСЧЕЛОВЕЧНЫХ ИЛИ УНИЖАЮЩИХ ДОСТОИНСТВО ВИДОВ ОБРАЩЕНИЯ И НАКАЗАНИЯ

Государства-участники настоящей Конвенции,

принимая во внимание, что в соответствии с принципами, провозглашенными в Уставе Организации Объединенных Наций, признание равных и неотъемлемых прав всех членов человеческой семьи является основой свободы, справедливости и всеобщего мира,

признавая, что эти права вытекают из достоинства, присущего человеческой личности,

принимая во внимание обязательство государств в соответствии с Уставом, в частности со статьей 55, содействовать всеобщему уважению и соблюдению прав человека и основных свобод,

учитывая статью 5 Всеобщей декларации прав человека и статью 7 Международного пакта о гражданских и политических правах, обе из которых предусматривают, что никто не должен подвергаться пыткам или жестоким, бесчеловечным или унижающим его достоинство обращению и наказанию,

учитывая также Декларацию о защите всех лиц от пыток и других жестоких, бесчеловечных или унижающих достоинство видов обращения и наказания, принятую Генеральной Ассамблеей 9 декабря 1975 года,

желая повысить эффективность борьбы против пыток и других жестоких, бесчеловечных или унижающих достоинство видов обращения и наказания во всем мире,

согласились о нижеследующем:

ЧАСТЬ I

Статья 1. 1. Для целей настоящей Конвенции определение «пытка» означает любое действие, которым какому-либо лицу умышленно причиняется сильная боль или страдание, физическое или нравственное, чтобы получить от него или от третьего лица сведения или признания, наказать его за действие, которое совершило оно или третье лицо или в совершении которого оно подозревается, а также запугать или принудить его или третье лицо, или по любой причине, основанной на дискриминации любого характера, когда такая боль или страдание причиняются государственным должностным лицом или иным лицом, выступающим в официальном качестве, или по их подстрекательству, или с их ведома или молчаливого согласия. В это определение не включаются боль или страдания, которые возникают лишь в результате законных санкций, неотделимы от этих санкций или вызываются ими случайно.

2. Эта статья не наносит ущерба какому-либо международному договору или какому-либо национальному законодательству, которое содержит или может содержать положения о более широком применении.

Статья 2. 1. Каждое Государство-участник предпринимает эффективные законодательные, административные, судебные и другие меры для предупреждения актов пыток на любой территории под его юрисдикцией.

2. Никакие исключительные обстоятельства, какими бы они ни были, будь то состояние войны или угроза войны, внутренняя политическая нестабильность или любое другое чрезвычайное положение, не могут служить оправданием пыток.

3. Приказ вышестоящего начальника или государственной власти не может служить оправданием пыток.

Статья 3. 1. Ни одно Государство-участник не должно высылать, возвращать ("refouler") или выдавать какое-либо лицо другому государству, если существуют серьезные основания полагать, что ему может угрожать там применение пыток.

2. Для определения наличия таких оснований компетентные власти принимают во внимание все относящиеся к делу обстоятельства, включая, в соответствующих случаях, существование в данном государстве постоянной практики грубых, вопиющих и массовых нарушений прав человека.

Статья 4. 1. Каждое Государство-участник обеспечивает, чтобы все акты пыток рассматривались в соответствии с его уголовным законодательством. То же относится к попытке подвергнуть пытке и к действиям любого лица, представляющим собой соучастие или участие в пытке.

2. Каждое Государство-участник устанавливает соответствующие наказания за такие преступления с учетом их тяжкого характера.

Статья 5. 1. Каждое Государство-участник принимает такие меры, которые могут оказаться необходимыми для установления его юрисдикции в отношении преступлений, указанных в статье 4, в следующих случаях:

a) когда преступления совершены на любой территории, находящейся под его юрисдикцией, или на борту морского или воздушного судна, зарегистрированного в данном Государстве;

b) когда предполагаемый преступник является гражданином данного Государства;

c) когда жертва является гражданином данного Государства и если данное Государство считает это целесообразным.

2. Каждое Государство-участник аналогичным образом принимает такие меры, которые могут оказаться необходимыми, чтобы установить свою юрисдикцию в отношении таких преступлений в случаях, когда предполагаемый преступник находится на любой территории под его юрисдикцией, и оно не выдает его в соответствии со статьей 8 любому из государств, упомянутых в пункте 1 настоящей статьи.

3. Настоящая Конвенция не исключает осуществления любой уголовной юрисдикции в соответствии с внутренним законодательством.

Статья 6. 1. Убедившись после рассмотрения имеющейся в его распоряжении информации, что обстоятельства того требуют, любое Государство-участник, на территории которого находится лицо, обвиняемое в совершении любого из преступлений, указанных в статье 4, заключает его под стражу или принимает другие юридические меры, обеспечивающие его присутствие. Заключение под стражу и другие такие юридические меры осуществляются в

соответствии с законодательством данного Государства, но могут продолжаться только в течение времени, необходимого для того, чтобы предпринять уголовно-процессуальные действия или действия по выдаче.

2. Такое Государство немедленно производит предварительное расследование фактов.

3. Любому лицу, находящемуся под стражей на основании пункта 1 настоящей статьи, оказывается содействие в немедленном установлении контакта с ближайшим соответствующим представителем Государства, гражданином которого оно является, или, если оно является лицом без гражданства, с представителем того Государства, где оно обычно проживает.

4. Когда Государство в соответствии с настоящей статьей заключает какое-либо лицо под стражу, оно немедленно уведомляет государства, упомянутые в пункте 1 статьи 5, о факте нахождения такого лица под стражей и об обстоятельствах, послуживших основанием для его задержания. Государство, проводящее предварительное расследование, предусмотренное в пункте 2 настоящей статьи, незамедлительно сообщает о полученных им данных вышеупомянутым государствам и указывает, намерено ли оно осуществить свою юрисдикцию.

Статья 7. 1. Государство-участник, на территории которого, находящейся под его юрисдикцией, обнаружено лицо, подозреваемое в совершении любого из преступлений, указанных в статье 4, в случаях, предусмотренных в статье 5, если оно не выдает преступника, передает данное дело своим компетентным властям для судебного преследования.

2. Эти власти принимают решение таким же образом, как и в случае любого обычного преступления серьезного характера в соответствии с законодательством этого Государства. В случаях, перечисленных в пункте 2 статьи 5, требования, предъявляемые к доказательствам, необходимым для судебного преследования и осуждения, ни в коем случае не являются менее строгими, чем те, которые применяются в случаях, указанных в пункте 1 статьи 5.

3. Любому лицу, в отношении которого осуществляется разбирательство в связи с любым из преступлений, указанных в статье 4, гарантируется справедливое обращение на всех стадиях разбирательства.

Статья 8. 1. Преступления, указанные в статье 4, считаются подлежащими включению в качестве преступлений, влекущих выдачу, в любой договор о выдаче, существующий между государствами-участниками. Государства-участники обязуются включать такие преступления в качестве преступлений, влекущих выдачу, в любой договор о выдаче, заключаемый между ними.

2. Если Государство-участник, которое обусловливает выдачу наличием договора, получает просьбу о выдаче от другого Государства-участника, с которым оно не имеет договора о выдаче, оно может рассматривать настоящую Конвенцию в отношении таких преступлений в качестве правового основания для выдачи. Выдача осуществляется в соответствии с другими условиями, предусмотренными законодательством Государства, к которому обращена просьба о выдаче.

3. Государства-участники, не обусловливающие выдачу наличием договора, рассматривают в отношениях между собой такие преступления в качестве преступлений, влекущих выдачу, в соответствии с условиями, преду-

смотренными законодательством Государства, к которому обращена просьба о выдаче.

4. Такие преступления для целей выдачи между государствами-участниками рассматриваются, как если бы они были совершены не только в месте их совершения, но также и на территории государств, которые обязаны установить свою юрисдикцию в соответствии с пунктом 1 статьи 5.

Статья 9. 1. Государства-участники оказывают друг другу наиболее полную помощь в связи с уголовно-процессуальными действиями, предпринятыми в отношении любого из преступлений, перечисленных в статье 4, включая предоставление всех имеющихся в их распоряжении доказательств, необходимых для судебного разбирательства.

2. Государства-участники выполняют свои обязательства согласно пункту 1 настоящей статьи в соответствии с любыми договорами о взаимной правовой помощи, которые могут быть заключены между ними.

Статья 10. 1. Каждое Государство-участник обеспечивает, чтобы учебные материалы и информация относительно запрещения пыток в полной мере включались в программы подготовки персонала правоприменительных органов, гражданского или военного, медицинского персонала, государственных должностных лиц и других лиц, которые могут иметь отношение к содержанию под стражей и допросам лиц, подвергнутых любой форме ареста, задержания или тюремного заключения, или обращению с ними.

2. Каждое Государство-участник включает это запрещение в правила или инструкции, касающиеся обязанностей и функций любых таких лиц.

Статья 11. Каждое Государство-участник систематически рассматривает правила, инструкции, методы и практику, касающиеся допроса, а также условия содержания под стражей и обращения с лицами, подвергнутыми любой форме ареста, задержания или тюремного заключения на любой территории, находящейся под его юрисдикцией, с тем чтобы не допускать каких-либо случаев пыток.

Статья 12. Каждое Государство-участник обеспечивает, чтобы его компетентные органы проводили быстрое и беспристрастное расследование, когда имеются достаточные основания полагать, что пытка была применена на любой территории, находящейся под его юрисдикцией.

Статья 13. Каждое Государство-участник обеспечивает любому лицу, которое утверждает, что оно было подвергнуто пыткам на любой территории, находящейся под юрисдикцией этого Государства, право на предъявление жалобы компетентным властям этого Государства и на быстрое и беспристрастное рассмотрение ими такой жалобы. Предпринимаются меры для обеспечения защиты истца и свидетелей от любых форм плохого обращения или запугивания в связи с его жалобой или любыми свидетельскими показаниями.

Статья 14. 1. Каждое Государство-участник обеспечивает в своей правовой системе, чтобы жертва пыток получала возмещение и имела подкрепляемое правовой санкцией право на справедливую и адекватную компенсацию, включая средства для возможно более полной реабилитации. В случае смерти жертвы в результате пытки право на компенсацию предоставляется его иждивенцам.

2. Ничто в настоящей статье не затрагивает любого права жертвы или других лиц на компенсацию, которое может существовать согласно национальному законодательству.

Статья 15. Каждое Государство-участник обеспечивает, чтобы любое заявление, которое, как установлено, было сделано под пыткой, не использовалось в качестве доказательства в ходе любого судебного разбирательства, за исключением случаев, когда оно используется против лица, обвиняемого в совершении пыток, как доказательство того, что это заявление было сделано.

Статья 16. 1. Каждое Государство-участник обязуется предотвращать на любой территории, находящейся под его юрисдикцией, другие акты жестокого, бесчеловечного или унижающего достоинство обращения и наказания, которые не подпадают под определение пытки, содержащееся в статье 1, когда такие акты совершаются государственным должностным лицом или иным лицом, выступающим в официальном качестве, или по их подстрекательству, или с их ведома или молчаливого согласия. В частности, обязательства, содержащиеся в статьях 10, 11, 12 и 13, применяются с заменой упоминаний о пытке упоминаниями о других формах жестокого, бесчеловечного или унижающего достоинство обращения и наказания.

2. Положения настоящей Конвенции не наносят ущерба положениям любых других международных договоров или национального законодательства, которые запрещают жестокое, бесчеловечное или унижающее достоинство обращение и наказание или касаются выдачи или высылки.

Часть II

Статья 17. 1. Создается Комитет против пыток (именуемый далее Комитетом), который осуществляет функции, предусмотренные ниже. Комитет состоит из десяти экспертов, обладающих высокими моральными качествами и признанной компетентностью в области прав человека и выступающих в личном качестве. Эксперты избираются государствами-участниками, при этом внимание уделяется справедливому географическому распределению и целесообразности участия нескольких лиц, имеющих юридический опыт.

2. Члены Комитета избираются тайным голосованием из числа внесенных в список лиц, выдвинутых государствами-участниками. Каждое Государство-участник может выдвинуть одну кандидатуру из числа своих граждан. Государства-участники учитывают целесообразность выдвижения лиц, которые являются также членами Комитета по правам человека, учрежденного в соответствии с Международным пактом о гражданских и политических правах, и которые изъявляют желание работать в Комитете против пыток.

3. Выборы членов Комитета проводятся на совещаниях государств-участников, созываемых Генеральным секретарем Организации Объединенных Наций раз в два года. На этих совещаниях, кворум которых составляет две трети государств-участников, избранными в Комитет членами являются кандидаты, получившие наибольшее число голосов и абсолютное число голосов присутствующих и участвующих в голосовании представителей государств-участников Конвенции.

4. Первоначальные выборы проводятся не позднее чем через шесть месяцев с даты вступления в силу настоящей Конвенции. По крайней мере

за четыре месяца до даты очередных выборов Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций направляет государствам-участникам письмо с предложением представить их кандидатуры в трехмесячный срок. Генеральный секретарь готовит список, в который в алфавитном порядке вносятся все выдвинутые таким образом лица с указанием государств-участников, которые выдвинули их, и представляет этот список государствам-участникам.

5. Члены Комитета избираются сроком на четыре года. Они имеют право на переизбрание при повторном выдвижении. Однако срок полномочий пяти членов, избранных на первых выборах, истекает в конце двухлетнего периода; сразу же после первых выборов имена этих пяти членов определяются по жребию председателем совещания, о котором говорится в пункте 3 настоящей статьи.

6. В случае смерти или ухода в отставку члена Комитета или невозможности выполнения им по каким-либо иным причинам функций в Комитете предложившее его кандидатуру Государство-участник назначает другого эксперта из числа своих граждан на оставшийся срок с одобрения большинства государств-участников. Кандидатура считается одобренной, если половина или более государств-участников не ответили отрицательно в течение шести недель после получения информации от Генерального секретаря Организации Объединенных Наций о предлагаемом назначении.

7. Государства-участники берут на себя покрытие расходов членов Комитета в период выполнения ими обязанностей в Комитете.

Статья 18. 1. Комитет избирает своих должностных лиц сроком на два года. Они могут быть переизбраны.

2. Комитет устанавливает свои собственные правила процедуры, однако в этих правилах, в частности, должно быть предусмотрено следующее:

a) шесть членов образуют кворум;

b) решения Комитета принимаются большинством голосов присутствующих членов.

3. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций обеспечивает необходимый персонал и условия для эффективного осуществления функций Комитета в соответствии с настоящей Конвенцией.

4. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций созывает первое совещание Комитета. После своего первого совещания Комитет собирается через такие промежутки времени, которые предусматриваются его правилами процедуры.

5. Государства-участники берут на себя покрытие расходов, возникающих в связи с проведением совещаний государств-участников и Комитета, включая возмещение Организации Объединенных Наций любых расходов, таких, как оплата персонала и условий, обеспечиваемых Организацией Объединенных Наций в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи.

Статья 19. 1. Государства-участники представляют Комитету через Генерального секретаря Организации Объединенных Наций доклады о принятых ими мерах по осуществлению их обязательств согласно настоящей Конвенции в течение одного года после вступления настоящей Конвенции в силу для соответствующего Государства-участника. В дальнейшем государства-участники представляют раз в четыре года дополнительные доклады о любых

новых принятых мерах, а также другие доклады, которые может запросить Комитет.

2. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций направляет эти доклады всем государствам-участникам.

3. Каждый доклад рассматривается Комитетом, который может сделать такие замечания общего порядка по докладу, которые он сочтет целесообразными, и направляет их соответствующему Государству-участнику. Данное Государство-участник может в ответ представить Комитету любые замечания, которые оно считает уместными.

4. Комитет по своему усмотрению может решить включить любые замечания, сделанные им в соответствии с пунктом 3 настоящей статьи, вместе с замечаниями по ним, полученными от соответствующего Государства-участника, в свой годовой доклад, подготавливаемый в соответствии со статьей 24. По просьбе соответствующего Государства-участника Комитет может также включить экземпляр доклада, представленного в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи.

Статья 20. 1. Если Комитет получает достоверную информацию, которая, по его мнению, содержит вполне обоснованные данные о систематическом применении пыток на территории какого-либо Государства-участника, то он предлагает этому Государству-участнику сотрудничать в рассмотрении этой информации и с этой целью представить свои замечания в отношении данной информации.

2. С учетом любых замечаний, которые могут быть представлены соответствующим Государством-участником, а также любой другой относящейся к делу информации, имеющейся в его распоряжении, Комитет может, если он считает это целесообразным, назначить одного или нескольких своих членов для проведения конфиденциального расследования и срочного представления Комитету соответствующего доклада.

3. Если в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи проводится расследование, Комитет стремится наладить сотрудничество с соответствующим Государством-участником. С согласия этого Государства-участника такое расследование может включать посещение его территории.

4. После рассмотрения результатов проведенного этим членом или членами расследования, представленных в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, Комитет направляет соответствующему Государству-участнику эти результаты вместе с любыми замечаниями или предложениями, которые представляются целесообразными в данной ситуации.

5. Вся работа Комитета, упомянутая в пунктах 1-4 настоящей статьи, носит конфиденциальный характер и на всех этапах этой работы следует стремиться к сотрудничеству с Государством-участником. После завершения такой работы в отношении расследования, проведенного в соответствии с пунктом 2, Комитет может после консультаций с соответствующим Государством-участником принять решение о включении краткого отчета о результатах этой работы в свой ежегодный доклад, подготавливаемый в соответствии со статьей 24.

Статья 21. 1. В соответствии с настоящей статьей любое Государство-участник настоящей Конвенции может в любое время заявить, что оно при-

знает компетенцию Комитета получать и рассматривать сообщения, касающиеся заявлений одного Государства-участника о том, что другое Государство-участник не выполняет своих обязательств по настоящей Конвенции. Такие сообщения могут приниматься и рассматриваться в соответствии с процедурами, изложенными в настоящей статье, только в том случае, если они представлены Государством-участником, сделавшим заявление о признании в отношении себя компетенции Комитета. Комитет не рассматривает сообщений по настоящей статье, если они касаются Государства-участника, не сделавшего такого заявления. Сообщения, полученные согласно настоящей статье, рассматриваются в соответствии со следующей процедурой:

a) если какое-либо Государство-участник считает, что другое Государство-участник не выполняет положений настоящей Конвенции, то оно может письменным сообщением довести этот вопрос до сведения указанного Государства-участника. В течение трех месяцев после получения этого сообщения получившее его Государство представляет в письменной форме пославшему такое сообщение Государству объяснение или любое другое заявление с разъяснением по этому вопросу, где должно содержаться, насколько это возможно и целесообразно, указание на внутренние процедуры и меры, которые были приняты, будут приняты или могут быть приняты по данному вопросу;

b) если вопрос не решен к удовлетворению обоих соответствующих государств-участников в течение шести месяцев после получения получающим Государством первоначального сообщения, любое из этих государств имеет право передать этот вопрос в Комитет, уведомив об этом Комитет и другое государство;

c) Комитет рассматривает вопрос, переданный ему согласно настоящей статье, только после того, как он удостоверится, что все доступные внутренние меры были применены и исчерпаны в данном случае в соответствии с общепризнанными принципами международного права. Это правило не действует в тех случаях, когда применение этих мер неоправданно затягивается или вряд ли окажет эффективную помощь лицу, являющемуся жертвой нарушения настоящей Конвенции;

d) при рассмотрении сообщений по настоящей статье Комитет проводит закрытые заседания;

e) с соблюдением положений подпункта *c* Комитет оказывает добрые услуги соответствующим государствам-участникам в целях дружественного разрешения вопроса на основе уважения обязательств, предусмотренных в настоящей Конвенции. С этой целью Комитет может при необходимости учредить специальную согласительную комиссию;

f) по любому переданному ему в соответствии с настоящей статьей вопросу Комитет может призвать соответствующие государства-участники, упомянутые в подпункте *b*, представить любую относящуюся к делу информацию;

g) соответствующие государства-участники, упомянутые в подпункте *b*, имеют право быть представленными при рассмотрении вопроса в Комитете и делать представления устно и/или письменно;

h) Комитет в течение двенадцати месяцев со дня получения уведомления в соответствии с подпунктом *b* представляет сообщение:

i) если достигается решение в рамках положений подпункта *e*, то Комитет ограничивается в своем сообщении кратким изложением фактов и достигнутого решения;

ii) если решение в рамках положений подпункта *e* не достигнуто, то Комитет ограничивается в своем сообщении кратким изложением фактов; письменные представления и запись устных заявлений, представленных соответствующими государствами-участниками, прилагаются к сообщению.

По каждому вопросу сообщение направляется соответствующим государствам-участникам.

2. Положения настоящей статьи вступают в силу, когда пять государств-участников настоящей Конвенции сделают заявления в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи. Такие заявления сдаются государствами-участниками на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций, который препровождает их экземпляры остальным государствам-участникам. Заявление может быть в любое время отозвано посредством уведомления на имя Генерального секретаря. Такой отзыв заявления не должен наносить ущерба рассмотрению любого вопроса, являющегося предметом сообщения, уже переданного в соответствии с настоящей статьей; никакие последующие сообщения любого Государства-участника не принимаются в соответствии с настоящей статьей после получения Генеральным секретарем уведомления об отзыве заявления, если соответствующее Государство-участник не сделало нового заявления.

Статья 22. 1. Государство-участник настоящей Конвенции может в любое время заявить в соответствии с настоящей статьей, что оно признает компетенцию Комитета получать и рассматривать сообщения лиц, находящихся под его юрисдикцией, которые утверждают, что они являются жертвами нарушения Государством-участником положений Конвенции, или сообщения такого рода, поступающие от их имени, Комитет не принимает никаких сообщений, если они относятся к Государству-участнику, которое не сделало такого заявления.

2. Комитет считает неприемлемым любое сообщение согласно настоящей статье, которое является анонимным или, по его мнению, представляет собой злоупотребление правом на представление таких сообщений или несовместимо с положениями настоящей Конвенции.

3. С учетом положений пункта 2 Комитет доводит любое сообщение, представленное ему в соответствии с настоящей статьей, до сведения Государства-участника настоящей Конвенции, которое сделало заявление согласно пункту 1 и которое якобы нарушает те или иные положения Конвенции. В течение шести месяцев получившее сообщение Государство представляет Комитету письменные объяснения или заявления, уточняющие вопрос и любые меры, которые могли быть приняты этим Государством.

4. Комитет рассматривает полученные в соответствии с настоящей статьей сообщения в свете всей информации, представленной ему данным лицом или от его имени и соответствующим Государством-участником.

5. Комитет не рассматривает никаких сообщений от какого-либо лица согласно настоящей статье, если он не убедится, что:

a) этот же вопрос не рассматривался и не рассматривается по какой-либо другой процедуре международного расследования или урегулирования;

b) данное лицо исчерпало все имеющиеся внутренние меры правовой защиты; это правило не действует в тех случаях, когда применение этих мер неоправданно затягивается или вряд ли окажет эффективную помощь лицу, являющемуся жертвой нарушения настоящей Конвенции.

6. При рассмотрении сообщений по настоящей статье Комитет проводит закрытые заседания.

7. Комитет представляет свои мнения соответствующему Государству-участнику и данному лицу.

8. Положения настоящей статьи вступают в силу, когда пять государств-участников настоящей Конвенции сделают заявления в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи. Такие заявления сдаются государствами-участниками на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций, который препровождает их экземпляры остальным государствам-участникам. Заявление может быть в любое время отозвано посредством уведомления на имя Генерального секретаря. Такой отзыв заявления не должен наносить ущерба рассмотрению любого вопроса, являющегося предметом сообщения, уже переданного в соответствии с настоящей статьей; никакие последующие сообщения, направляемые любым лицом или от его имени, не принимаются в соответствии с настоящей статьей после получения Генеральным секретарем уведомления об отзыве заявления, если соответствующее Государство-участник не сделало нового заявления.

Статья 23. Члены Комитета и специальных согласительных комиссий, которые могут быть назначены согласно подпункту *e* пункта 1 статьи 21, имеют право на льготы, привилегии и иммунитеты экспертов, действующих по заданию Организации Объединенных Наций, как это предусмотрено в соответствующих разделах Конвенции о привилегиях и иммунитетах Организации Объединенных Наций.

Статья 24. Комитет представляет государствам-участникам и Генеральной Ассамблее Организации Объединенных Наций годовой доклад о своей работе в соответствии с настоящей Конвенцией.

ЧАСТЬ III

Статья 25. 1. Настоящая Конвенция открыта для подписания всеми государствами.

2. Настоящая Конвенция подлежит ратификации. Ратификационные грамоты сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 26. Настоящая Конвенция открыта для присоединения всех государств. Присоединение осуществляется путем сдачи на хранение документа о присоединении Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

Статья 27. 1. Настоящая Конвенция вступает в силу на тридцатый день после сдачи на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций двадцатой ратификационной грамоты или документа о присоединении.

2. Для каждого Государства, которое ратифицирует настоящую Конвенцию или присоединяется к ней после сдачи на хранение двадцатой ратификационной грамоты или документа о присоединении, настоящая Конвенция

вступает в силу на тридцатый день после даты сдачи на хранение его собственной ратификационной грамоты или документа о присоединении.

Статья 28. 1. Любое Государство во время подписания или ратификации настоящей Конвенции или присоединения к ней может заявить о том, что оно не признает компетенцию Комитета, определенную статьей 20.

2. Любое Государство-участник, сделавшее оговорку в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, может в любое время снять свою оговорку, уведомив об этом Генерального секретаря Организации Объединенных Наций.

Статья 29. 1. Любое Государство-участник настоящей Конвенции может предложить поправку и представить ее Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций препровождает затем предложенную поправку государствам-участникам с просьбой сообщить ему, высказываются ли они за созыв конференции государств-участников с целью рассмотрения этого предложения и проведения по нему голосования. Если в течение четырех месяцев с даты направления такого письма по крайней мере одна треть государств-участников выскажется за такую конференцию, Генеральный секретарь созывает конференцию под эгидой Организации Объединенных Наций. Любая поправка, принятая большинством государств-участников, присутствующих и участвующих в голосовании на этой конференции, представляется Генеральным секретарем всем государствам-участникам на утверждение.

2. Поправка, принятая в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, вступает в силу после того, как две трети государств-участников настоящей Конвенции уведомят Генерального секретаря Организации Объединенных Наций о принятии ими данной поправки в соответствии со своими конституционными процедурами.

3. Когда поправки вступают в силу, они становятся обязательными для тех государств-участников, которые их приняли, а для других государств-участников остаются обязательными те положения настоящей Конвенции и любые предшествующие поправки, которые были ими приняты.

Статья 30. 1. Любой спор между двумя или более государствами-участниками в отношении толкования или применения настоящей Конвенции, который не может быть урегулирован путем переговоров, передается по просьбе одного из них на арбитраж. Если в течение шести месяцев с даты подачи просьбы об арбитраже стороны не в состоянии прийти к соглашению по вопросу об организации арбитража, по просьбе любой из сторон спор может быть передан в Международный Суд в соответствии со Статутом Суда.

2. Каждое Государство при подписании или ратификации настоящей Конвенции или при присоединении к ней может сделать заявление о том, что оно не считает себя обязанным положениями пункта 1 настоящей статьи. Другие государства-участники не будут связаны положениями пункта 1 настоящей статьи в отношении любого Государства-участника, сделавшего такую оговорку.

3. Любое Государство-участник, сделавшее оговорку в соответствии с пунктом 2 настоящей статьи, может в любое время снять свою оговорку, уведомив об этом Генерального секретаря Организации Объединенных Наций.

Статья 31. 1. Любое Государство-участник может денонсировать настоящую Конвенцию путем письменного уведомления Генерального секре-

таря Организации Объединенных Наций. Денонсация вступает в силу по истечении года после получения уведомления Генеральным секретарем.

2. Такая денонсация не освобождает Государство-участника от его обязательств по настоящей Конвенции за любое действие или упущение, которое имело место до даты вступления денонсации в силу, и денонсация никоим образом не наносит ущерба продолжающемуся рассмотрению любого вопроса, который уже рассматривался Комитетом до даты вступления денонсации в силу.

3. После даты вступления в силу денонсации для какого-либо Государства-участника Комитет на начинает рассмотрения новых вопросов, касающихся данного Государства.

Статья 32. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций сообщает всем государствам-членам Организации Объединенных Наций и всем государствам, подписавшим настоящую Конвенцию или присоединившимся к ней, сведения о:

a) подписании, ратификации и присоединении в соответствии со статьями 25 и 26;

b) дате вступления в силу настоящей Конвенции в соответствии со статьей 27 и дате вступления в силу любых поправок в соответствии со статьей 29;

c) денонсациях в соответствии со статьей 31.

Статья 33. 1. Настоящая Конвенция, английский, арабский, испанский, китайский, русский и французский тексты которой являются равно аутентичными, сдается на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

2. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций направляет заверенные экземпляры настоящей Конвенции всем государствам.

[*For the signature pages, see p. 155 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 155 du présent volume.*]

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENCIÓN CONTRA LA TORTURA Y OTROS TRATOS O PENAS CRUELES, INHUMANOS O DEGRADANTES

Los Estados Partes en la presente Convención,

Considerando que, de conformidad con los principios proclamados en la Carta de las Naciones Unidas, el reconocimiento de los derechos iguales e inalienables de todos los miembros de la familia humana es la base de la libertad, la justicia y la paz en el mundo,

Reconociendo que estos derechos emanan de la dignidad inherente de la persona humana,

Considerando la obligación que incumbe a los Estados en virtud de la Carta, en particular del Artículo 55, de promover el respeto universal y la observancia de los derechos humanos y las libertades fundamentales,

Teniendo en cuenta el artículo 5 de la Declaración Universal de Derechos Humanos y el artículo 7 del Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos, que proclaman que nadie será sometido a tortura ni a tratos o penas crueles, inhumanos o degradantes,

Teniendo en cuenta asimismo la Declaración sobre la Protección de Todas las Personas contra la Tortura y Otros Tratos o Penas Crueles, Inhumanos o Degradantes, aprobada por la Asamblea General el 9 de diciembre de 1975,

Deseando hacer más eficaz la lucha contra la tortura y otros tratos o penas crueles, inhumanos o degradantes en todo el mundo,

Han convenido en lo siguiente:

PARTE I

Artículo 1. 1. A los efectos de la presente Convención, se entenderá por el término "tortura" todo acto por el cual se inflija intencionadamente a una persona dolores o sufrimientos graves, ya sean físicos o mentales, con el fin de obtener de ella o de un tercero información o una confesión, de castigarla por un acto que haya cometido, o se sospeche que ha cometido, o de intimidar o coaccionar a esa persona o a otras, o por cualquier razón basada en cualquier tipo de discriminación, cuando dichos dolores o sufrimientos sean infligidos por un funcionario público u otra persona en el ejercicio de funciones públicas, a instigación suya, o con su consentimiento o aquiescencia. No se considerarán torturas los dolores o sufrimientos que sean consecuencia únicamente de sanciones legítimas, o que sean inherentes o incidentales a éstas.

2. El presente artículo se entenderá sin perjuicio de cualquier instrumento internacional o legislación nacional que contenga o pueda contener disposiciones de mayor alcance.

Artículo 2. 1. Todo Estado Parte tomará medidas legislativas, administrativas, judiciales o de otra índole eficaces para impedir los actos de tortura en todo territorio que esté bajo su jurisdicción.

2. En ningún caso podrán invocarse circunstancias excepcionales tales como estado de guerra o amenaza de guerra, inestabilidad política interna o cualquier otra emergencia pública como justificación de la tortura.

3. No podrá invocarse una orden de un funcionario superior o de una autoridad pública como justificación de la tortura.

Artículo 3. 1. Ningún Estado Parte procederá a la expulsión, devolución o extradición de una persona a otro Estado cuando haya razones fundadas para creer que estaría en peligro de ser sometida a tortura.

2. A los efectos de determinar si existen esas razones, las autoridades competentes tendrán en cuenta todas las consideraciones pertinentes, inclusive, cuando proceda, la existencia en el Estado de que se trate de un cuadro persistente de violaciones manifiestas, patentes o masivas de los derechos humanos.

Artículo 4. 1. Todo Estado Parte velará por que todos los actos de tortura constituyan delitos conforme a su legislación penal. Lo mismo se aplicará a toda tentativa de cometer tortura y a todo acto de cualquier persona que constituya complicidad o participación en la tortura.

2. Todo Estado Parte castigará esos delitos con penas adecuadas en las que se tenga en cuenta su gravedad.

Artículo 5. 1. Todo Estado Parte dispondrá lo que sea necesario para instituir su jurisdicción sobre los delitos a que se refiere el artículo 4 en los siguientes casos:

a) Cuando los delitos se cometan en cualquier territorio bajo su jurisdicción o a bordo de una aeronave o un buque matriculados en ese Estado;

b) Cuando el presunto delincuente sea nacional de ese Estado;

c) Cuando la víctima sea nacional de ese Estado y éste lo considere apropiado.

2. Todo Estado Parte tomará asimismo las medidas necesarias para establecer su jurisdicción sobre estos delitos en los casos en que el presunto delincuente se halle en cualquier territorio bajo su jurisdicción y dicho Estado no conceda la extradición, con arreglo al artículo 8, a ninguno de los Estados previstos en el párrafo 1 del presente artículo.

3. La presente Convención no excluye ninguna jurisdicción penal ejercida de conformidad con las leyes nacionales.

Artículo 6. 1. Todo Estado Parte en cuyo territorio se encuentre la persona de la que se supone que ha cometido cualquiera de los delitos a que se hace referencia en el artículo 4, si, tras examinar la información de que dispone, considera que las circunstancias lo justifican, procederá a la detención de dicha persona o tomará otras medidas para asegurar su presencia. La detención y demás medidas se llevarán a cabo de conformidad con las leyes de tal Estado y se mantendrán solamente por el período que sea necesario a fin de permitir la iniciación de un procedimiento penal o de extradición.

2. Tal Estado procederá inmediatamente a una investigación preliminar de los hechos.

3. La persona detenida de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo tendrá toda clase de facilidades para comunicarse inmediatamente con el representante correspondiente del Estado de su nacionalidad que se encuentre más próximo o, si se trata de un apátrida, con el representante del Estado en que habitualmente resida.

4. Cuando un Estado, en virtud del presente artículo, detenga a una persona, notificará inmediatamente tal detención y las circunstancias que la justifican a los Estados a que se hace referencia en el párrafo 1 del artículo 5. El Estado que proceda a la investigación preliminar prevista en el párrafo 2 del presente artículo comunicará sin

dilación sus resultados a los Estados antes mencionados e indicará si se propone ejercer su jurisdicción.

Artículo 7. 1. El Estado Parte en el territorio de cuya jurisdicción sea hallada la persona de la cual se supone que ha cometido cualquiera de los delitos a que se hace referencia en el artículo 4, en los supuestos previstos en el artículo 5, si no procede a su extradición, someterá el caso a sus autoridades competentes a efectos de enjuiciamiento.

2. Dichas autoridades tomarán su decisión en las mismas condiciones que las aplicables a cualquier delito de carácter grave, de acuerdo con la legislación de tal Estado. En los casos previstos en el párrafo 2 del artículo 5, el nivel de las pruebas necesarias para el enjuiciamiento o inculpación no será en modo alguno menos estricto que el que se aplica en los casos previstos en el párrafo 1 del artículo 5.

3. Toda persona encausada en relación con cualquiera de los delitos mencionados en el artículo 4 recibirá garantías de un trato justo en todas las fases del procedimiento.

Artículo 8. 1. Los delitos a que se hace referencia en el artículo 4 se considerarán incluidos entre los delitos que dan lugar a extradición en todo tratado de extradición celebrado entre Estados Partes. Los Estados Partes se comprometen a incluir dichos delitos como caso de extradición en todo tratado de extradición que celebren entre sí en el futuro.

2. Todo Estado Parte que subordine la extradición a la existencia de un tratado, si recibe de otro Estado Parte con el que no tiene tratado al respecto una solicitud de extradición, podrá considerar la presente Convención como la base jurídica necesaria para la extradición referente a tales delitos. La extradición estará sujeta a las demás condiciones exigibles por el derecho del Estado requerido.

3. Los Estados Partes que no subordinen la extradición a la existencia de un tratado reconocerán dichos delitos como casos de extradición entre ellos, a reserva de las condiciones exigidas por el derecho del Estado requerido.

4. A los fines de la extradición entre Estados Partes, se considerará que los delitos se han cometido, no solamente en el lugar donde ocurrieron, sino también en el territorio de los Estados obligados a establecer su jurisdicción de acuerdo con el párrafo 1 del artículo 5.

Artículo 9. 1. Los Estados Partes se prestarán todo el auxilio posible en lo que respecta a cualquier procedimiento penal relativo a los delitos previstos en el artículo 4, inclusive el suministro de todas las pruebas necesarias para el proceso que obren en su poder.

2. Los Estados Partes cumplirán las obligaciones que les incumban en virtud del párrafo 1 del presente artículo de conformidad con los tratados de auxilio judicial mutuo que existan entre ellos.

Artículo 10. 1. Todo Estado Parte velará por que se incluyan una educación y una información completas sobre la prohibición de la tortura en la formación profesional del personal encargado de la aplicación de la ley, sea éste civil o militar, del personal médico, de los funcionarios públicos y otras personas que puedan participar en la custodia, el interrogatorio o el tratamiento de cualquier persona sometida a cualquier forma de arresto, detención o prisión.

2. Todo Estado Parte incluirá esta prohibición en las normas o instrucciones que se publiquen en relación con los deberes y funciones de esas personas.

Artículo 11. Todo Estado Parte mantendrá sistemáticamente en examen las normas e instrucciones, métodos y prácticas de interrogatorio, así como las disposiciones para

la custodia y el tratamiento de las personas sometidas a cualquier forma de arresto, detención o prisión en cualquier territorio que esté bajo su jurisdicción, a fin de evitar todo caso de tortura.

Artículo 12. Todo Estado Parte velará por que, siempre que haya motivos razonables para creer que dentro de su jurisdicción se ha cometido un acto de tortura, las autoridades competentes procedan a una investigación pronta e imparcial.

Artículo 13. Todo Estado Parte velará por que toda persona que alegue haber sido sometida a tortura en cualquier territorio bajo su jurisdicción tenga derecho a presentar una queja y a que su caso sea pronta e imparcialmente examinado por sus autoridades competentes. Se tomarán medidas para asegurar que quien presente la queja y los testigos estén protegidos contra malos tratos o intimidación como consecuencia de la queja o del testimonio prestado.

Artículo 14. 1. Todo Estado Parte velará por que su legislación garantice a la víctima de un acto de tortura la reparación y el derecho a una indemnización justa y adecuada, incluidos los medios para su rehabilitación lo más completa posible. En caso de muerte de la víctima como resultado de un acto de tortura, las personas a su cargo tendrán derecho a indemnización.

2. Nada de lo dispuesto en el presente artículo afectará a cualquier derecho de la víctima o de otra persona a indemnización que pueda existir con arreglo a las leyes nacionales.

Artículo 15. Todo Estado Parte se asegurará de que ninguna declaración que se demuestre que ha sido hecha como resultado de tortura pueda ser invocada como prueba en ningún procedimiento, salvo en contra de una persona acusada de tortura como prueba de que se ha formulado la declaración.

Artículo 16. 1. Todo Estado Parte se comprometerá a prohibir en cualquier territorio bajo su jurisdicción otros actos que constituyan tratos o penas crueles, inhumanos o degradantes y que no lleguen a ser tortura tal como se define en el artículo 1, cuando esos actos sean cometidos por un funcionario público u otra persona que actúe en el ejercicio de funciones oficiales, o por instigación o con el consentimiento o la aquiescencia de tal funcionario o persona. Se aplicarán, en particular, las obligaciones enunciadas en los artículos 10, 11, 12 y 13, sustituyendo las referencias a la tortura por referencias a otras formas de tratos o penas crueles, inhumanos o degradantes.

2. La presente Convención se entenderá sin perjuicio de lo dispuesto en otros instrumentos internacionales o leyes nacionales que prohíban los tratos y las penas crueles, inhumanos o degradantes o que se refieran a la extradición o expulsión.

PARTE II

Artículo 17. 1. Se constituirá un Comité contra la Tortura (denominado en adelante el Comité), el cual desempeñará las funciones que se señalan más adelante. El Comité estará compuesto de diez expertos de gran integridad moral y reconocida competencia en materia de derechos humanos, que ejercerán sus funciones a título personal. Los expertos serán elegidos por los Estados Partes teniendo en cuenta una distribución geográfica equitativa y la utilidad de la participación de algunas personas que tengan experiencia jurídica.

2. Los miembros del Comité serán elegidos en votación secreta de una lista de personas designadas por los Estados Partes. Cada uno de los Estados Partes podrá designar una persona entre sus propios nacionales. Los Estados Partes tendrán presente la utilidad de designar personas que sean también miembros del Comité de Derechos

Humanos establecido con arreglo al Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos y que estén dispuestas a prestar servicio en el Comité contra la Tortura.

3. Los miembros del Comité serán elegidos en reuniones bienales de los Estados Partes convocadas por el Secretario General de las Naciones Unidas. En estas reuniones, para las cuales formarán quórum dos tercios de los Estados Partes, se considerarán elegidos para el Comité los candidatos que obtengan el mayor número de votos y la mayoría absoluta de los votos de los representantes de los Estados Partes presentes y votantes.

4. La elección inicial se celebrará a más tardar seis meses después de la fecha de entrada en vigor de la presente Convención. Al menos cuatro meses antes de la fecha de cada elección, el Secretario General de las Naciones Unidas dirigirá una carta a los Estados Partes invitándoles a que presenten sus candidaturas en un plazo de tres meses. El Secretario General preparará una lista por orden alfabético de todas las personas designadas de este modo, indicando los Estados Partes que las han designado, y la comunicará a los Estados Partes.

5. Los miembros del Comité serán elegidos por cuatro años. Podrán ser reelegidos si se presenta de nuevo su candidatura. No obstante, el mandato de cinco de los miembros elegidos en la primera elección expirará al cabo de dos años; inmediatamente después de la primera elección, el presidente de la reunión a que se hace referencia en el párrafo 3 del presente artículo designará por sorteo los nombres de esos cinco miembros.

6. Si un miembro del Comité muere o renuncia o por cualquier otra causa no puede ya desempeñar sus funciones en el Comité, el Estado Parte que presentó su candidatura designará entre sus nacionales a otro experto para que desempeñe sus funciones durante el resto de su mandato, a reserva de la aprobación de la mayoría de los Estados Partes. Se considerará otorgada dicha aprobación a menos que la mitad o más de los Estados Partes respondan negativamente dentro de un plazo de seis semanas a contar del momento en que el Secretario General de las Naciones Unidas les comunique la candidatura propuesta.

7. Los Estados Partes sufragarán los gastos de los miembros del Comité mientras éstos desempeñen sus funciones.

Artículo 18. 1. El Comité elegirá su Mesa por un período de dos años. Los miembros de la Mesa podrán ser reelegidos.

2. El Comité establecerá su propio reglamento, en el cual se dispondrá, entre otras cosas, que:

a) Seis miembros constituirán quórum;

b) Las decisiones del Comité se tomarán por mayoría de votos de los miembros presentes.

3. El Secretario General de las Naciones Unidas proporcionará el personal y los servicios necesarios para el desempeño eficaz de las funciones del Comité en virtud de la presente Convención.

4. El Secretario General de las Naciones Unidas convocará la primera reunión del Comité. Después de su primera reunión, el Comité se reunirá en las ocasiones que se prevean en su reglamento.

5. Los Estados Partes serán responsables de los gastos que se efectúen en relación con la celebración de reuniones de los Estados Partes y del Comité, incluyendo el reembolso a las Naciones Unidas de cualesquiera gastos, tales como los de personal y los de servicios, que hagan las Naciones Unidas conforme el párrafo 3 del presente artículo.

Artículo 19. 1. Los Estados Partes presentarán al Comité, por conducto del Secretario General de las Naciones Unidas, los informes relativos a las medidas que hayan adoptado para dar efectividad a los compromisos que han contraído en virtud de la presente Convención, dentro del plazo del año siguiente a la entrada en vigor de la Convención en lo que respecta al Estado Parte interesado. A partir de entonces, los Estados Partes presentarán informes suplementarios cada cuatro años sobre cualquier nueva disposición que se haya adoptado, así como los demás informes que solicite el Comité.

2. El Secretario General de las Naciones Unidas transmitirá los informes a todos los Estados Partes.

3. Todo informe será examinado por el Comité, el cual podrá hacer los comentarios generales que considere oportunos y los transmitirá al Estado Parte interesado. El Estado Parte podrá responder al Comité con las observaciones que desee formular.

4. El Comité podrá, a su discreción, tomar la decisión de incluir cualquier comentario que haya formulado de conformidad con el párrafo 3 del presente artículo, junto con las observaciones al respecto recibidas del Estado Parte interesado, en su informe anual presentado de conformidad con el artículo 24. Si lo solicitara el Estado Parte interesado, el Comité podrá también incluir copia del informe presentado en virtud del párrafo 1 del presente artículo.

Artículo 20. 1. El Comité, si recibe información fiable que a su juicio parezca indicar de forma fundamentada que se practica sistemáticamente la tortura en el territorio de un Estado Parte, invitará a ese Estado Parte a cooperar en el examen de la información y a tal fin presentar observaciones con respecto a la información de que se trate.

2. Teniendo en cuenta todas las observaciones que haya presentado el Estado Parte de que se trate, así como cualquier otra información pertinente de que disponga, el Comité podrá, si decide que ello está justificado, designar a uno o varios de sus miembros para que procedan a una investigación confidencial e informen urgentemente al Comité.

3. Si se hace una investigación conforme al párrafo 2 del presente artículo, el Comité recabará la cooperación del Estado Parte de que se trate. De acuerdo con ese Estado Parte, tal investigación podrá incluir una visita a su territorio.

4. Después de examinar las conclusiones presentadas por el miembro o miembros conforme al párrafo 2 del presente artículo, el Comité transmitirá las conclusiones al Estado Parte de que se trate, junto con las observaciones o sugerencias que estime pertinentes en vista de la situación.

5. Todas las actuaciones del Comité a las que se hace referencia en los párrafos 1 a 4 del presente artículo serán confidenciales y se recabará la cooperación del Estado Parte en todas las etapas de las actuaciones. Cuando se hayan concluido actuaciones relacionadas con una investigación hecha conforme al párrafo 2, el Comité podrá, tras celebrar consultas con el Estado Parte interesado, tomar la decisión de incluir un resumen de los resultados de la investigación en el informe anual que presente conforme al artículo 24.

Artículo 21. 1. Con arreglo al presente artículo, todo Estado Parte en la presente Convención podrá declarar en cualquier momento que reconoce la competencia del Comité para recibir y examinar las comunicaciones en que un Estado Parte alegue que otro Estado Parte no cumple las obligaciones que le impone la Convención. Dichas comunicaciones sólo se podrán admitir y examinar conforme al procedimiento establecido en este artículo si son presentadas por un Estado Parte que haya hecho una declaración por la cual reconozca con respecto a sí mismo la competencia del Comité. El Comité

no tramitará de conformidad con este artículo ninguna comunicación relativa a un Estado Parte que no haya hecho tal declaración. Las comunicaciones recibidas en virtud del presente artículo se tramitarán de conformidad con el procedimiento siguiente:

a) Si un Estado Parte considera que otro Estado Parte no cumple las disposiciones de la presente Convención podrá señalar el asunto a la atención de dicho Estado mediante una comunicación escrita. Dentro de un plazo de tres meses, contado desde la fecha de recibo de la comunicación, el Estado destinatario proporcionará al Estado que haya enviado la comunicación una explicación o cualquier otra declaración por escrito que aclare el asunto, la cual hará referencia, hasta donde sea posible y pertinente, a los procedimientos nacionales y a los recursos adoptados, en trámite o que puedan utilizarse al respecto;

b) Si el asunto no se resuelve a satisfacción de los dos Estados Partes interesados en un plazo de seis meses contado desde la fecha en que el Estado destinatario haya recibido la primera comunicación, cualquiera de ambos Estados Partes interesados tendrá derecho a someterlo al Comité, mediante notificación dirigida al Comité y al otro Estado;

c) El Comité conocerá de todo asunto que se le someta en virtud del presente artículo después de haberse cerciorado de que se han interpuesto y agotado en tal asunto todos los recursos de la jurisdicción interna de que se pueda disponer, de conformidad con los principios del derecho internacional generalmente admitidos. No se aplicará esta regla cuando la tramitación de los mencionados recursos se prolongue injustificadamente o no sea probable que mejore realmente la situación de la persona que sea víctima de la violación de la presente Convención;

d) El Comité celebrará sus sesiones a puerta cerrada cuando examine las comunicaciones previstas en el presente artículo;

e) A reserva de las disposiciones del apartado *c*), el Comité pondrá sus buenos oficios a disposición de los Estados Partes interesados a fin de llegar a una solución amistosa del asunto, fundada en el respeto de las obligaciones establecidas en la presente Convención. A tal efecto, el Comité podrá designar, cuando proceda, una comisión especial de conciliación;

f) En todo asunto que se le someta en virtud del presente artículo, el Comité podrá pedir a los Estados Partes interesados a que se hace referencia en el apartado *b*) que faciliten cualquier información pertinente;

g) Los Estados Partes interesados a que se hace referencia en el apartado *b*) tendrán derecho a estar representados cuando el asunto se examine en el Comité y a presentar exposiciones verbalmente, o por escrito, o de ambas maneras;

h) El Comité, dentro de los doce meses siguientes a la fecha de recibo de la notificación mencionada en el apartado *b*), presentará un informe en el cual:

i) Si se ha llegado a una solución con arreglo a lo dispuesto en el apartado *e*), se limitará a una breve exposición de los hechos y de la solución alcanzada;

ii) Si no se ha llegado a ninguna solución con arreglo a lo dispuesto en el apartado *e*), se limitará a una breve exposición de los hechos y agregará las exposiciones escritas y las actas de las exposiciones verbales que hayan hecho los Estados Partes interesados.

En cada asunto, se enviará el informe a los Estados Partes interesados.

2. Las disposiciones del presente artículo entrarán en vigor cuando cinco Estados Partes en la presente Convención hayan hecho las declaraciones a que se hace referencia en el párrafo 1 de este artículo. Tales declaraciones serán depositadas por los Estados Partes en poder del Secretario General de las Naciones Unidas, quien remitirá copia de las mismas a los demás Estados Partes. Toda declaración podrá retirarse en cualquier

momento mediante notificación dirigida al Secretario General. Tal retiro no será obstáculo para que se examine cualquier asunto que sea objeto de una comunicación ya transmitida en virtud de este artículo; no se admitirá en virtud de este artículo ninguna nueva comunicación de un Estado Parte una vez que el Secretario General haya recibido la notificación de retiro de la declaración, a menos que el Estado Parte interesado haya hecho una nueva declaración.

Artículo 22. 1. Todo Estado Parte en la presente Convención podrá declarar en cualquier momento, de conformidad con el presente artículo, que reconoce la competencia del Comité para recibir y examinar las comunicaciones enviadas por personas sometidas a su jurisdicción, o en su nombre, que aleguen ser víctimas de una violación por un Estado Parte de las disposiciones de la Convención. El Comité no admitirá ninguna comunicación relativa a un Estado Parte que no haya hecho esa declaración.

2. El Comité considerará inadmisible toda comunicación recibida de conformidad con el presente artículo que sea anónima, o que, a su juicio, constituya un abuso del derecho de presentar dichas comunicaciones, o que sea incompatible con las disposiciones de la presente Convención.

3. Sin perjuicio de lo dispuesto en el párrafo 2, el Comité señalará las comunicaciones que se le presenten de conformidad con este artículo a la atención del Estado Parte en la presente Convención que haya hecho una declaración conforme al párrafo 1 y respecto del cual se alegue que ha violado cualquier disposición de la Convención. Dentro de un plazo de seis meses, el Estado destinatario proporcionará al Comité explicaciones o declaraciones por escrito que aclaren el asunto y expongan, en su caso, la medida correctiva que ese Estado haya adoptado.

4. El Comité examinará las comunicaciones recibidas de conformidad con el presente artículo, a la luz de toda la información puesta a su disposición por la persona de que se trate, o en su nombre, y por el Estado Parte interesado.

5. El Comité no examinará ninguna comunicación de una persona, presentada de conformidad con este artículo, a menos que se haya cerciorado de que:

a) La misma cuestión no ha sido, ni está siendo, examinada según otro procedimiento de investigación o solución internacional;

b) La persona ha agotado todos los recursos de la jurisdicción interna de que se pueda disponer; no se aplicará esta regla cuando la tramitación de los mencionados recursos se prolongue injustificadamente o no sea probable que mejore realmente la situación de la persona que sea víctima de la violación de la presente Convención.

6. El Comité celebrará sus sesiones a puerta cerrada cuando examine las comunicaciones previstas en el presente artículo.

7. El Comité comunicará su parecer al Estado Parte interesado y a la persona de que se trate.

8. Las disposiciones del presente artículo entrarán en vigor cuando cinco Estados Partes en la presente Convención hayan hecho las declaraciones a que se hace referencia en el párrafo 1 de este artículo. Tales declaraciones serán depositadas por los Estados Partes en poder del Secretario General de las Naciones Unidas, quien remitirá copia de las mismas a los demás Estados Partes. Toda declaración podrá retirarse en cualquier momento mediante notificación dirigida al Secretario General. Tal retiro no será obstáculo para que se examine cualquier asunto que sea objeto de una comunicación ya transmitida en virtud de este artículo; no se admitirá en virtud de este artículo ninguna nueva comunicación de una persona, o hecha en su nombre, una vez que el Secretario General haya recibido la notificación de retiro de la declaración, a menos que el Estado Parte interesado haya hecho una nueva declaración.

Artículo 23. Los miembros del Comité y los miembros de las comisiones especiales de conciliación designados conforme el apartado *e*) del párrafo 1 del artículo 21 tendrán derecho a las facilidades, privilegios e inmunidades que se conceden a los expertos que desempeñan misiones para las Naciones Unidas, con arreglo a lo dispuesto en las secciones pertinentes de la Convención sobre Prerrogativas e Inmunidades de las Naciones Unidas.

Artículo 24. El Comité presentará un informe anual sobre sus actividades en virtud de la presente Convención a los Estados Partes y a la Asamblea General de las Naciones Unidas.

PARTE III

Artículo 25. 1. La presente Convención está abierta a la firma de todos los Estados.

2. La presente Convención está sujeta a ratificación. Los instrumentos de ratificación se depositarán en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 26. La presente Convención está abierta a la adhesión de todos los Estados. La adhesión se efectuará mediante el depósito de un instrumento de adhesión en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 27. 1. La presente Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha en que haya sido depositado el vigésimo instrumento de ratificación o de adhesión en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

2. Para cada Estado que ratifique la presente Convención o se adhiera a ella después de haber sido depositado el vigésimo instrumento de ratificación o de adhesión, la Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha en que tal Estado haya depositado su instrumento de ratificación o de adhesión.

Artículo 28. 1. Todo Estado podrá declarar, en el momento de la firma o ratificación de la presente Convención o de la adhesión a ella, que no reconoce la competencia del Comité según se establece en el artículo 20.

2. Todo Estado Parte que haya formulado una reserva de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo podrá dejar sin efecto esta reserva en cualquier momento mediante notificación al Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 29. 1. Todo Estado Parte en la presente Convención podrá proponer una enmienda y depositarla en poder del Secretario General de las Naciones Unidas. El Secretario General comunicará la enmienda propuesta a los Estados Partes, pidiéndoles que le notifiquen si desean que se convoque una conferencia de Estados Partes con el fin de examinar la propuesta y someterla a votación. Si dentro de los cuatro meses siguientes a la fecha de esa notificación un tercio al menos de los Estados Partes se declara a favor de tal convocatoria, el Secretario General convocará una conferencia con los auspicios de las Naciones Unidas. Toda enmienda adoptada por la mayoría de Estados Partes presentes y votantes en la conferencia será sometida por el Secretario General a todos los Estados Partes para su aceptación.

2. Toda enmienda adoptada de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo entrará en vigor cuando dos tercios de los Estados Partes en la presente Convención hayan notificado al Secretario General de las Naciones Unidas que la han aceptado de conformidad con sus respectivos procedimientos constitucionales.

3. Cuando las enmiendas entren en vigor serán obligatorias para los Estados Partes que las hayan aceptado, en tanto que los demás Estados Partes seguirán obligados por las disposiciones de la presente Convención y por las enmiendas anteriores que hayan aceptado.

Artículo 30. 1. Las controversias que surjan entre dos o más Estados Partes con respecto a la interpretación o aplicación de la presente Convención, que no puedan solucionarse mediante negociaciones, se someterán a arbitraje, a petición de uno de ellos. Si en el plazo de seis meses contados a partir de la fecha de presentación de la solicitud de arbitraje las Partes no consiguen ponerse de acuerdo sobre la forma del mismo, cualquiera de las Partes podrá someter la controversia a la Corte Internacional de Justicia, mediante una solicitud presentada de conformidad con el Estatuto de la Corte.

2. Todo Estado, en el momento de la firma o ratificación de la presente Convención o de su adhesión a la misma, podrá declarar que no se considera obligado por el párrafo 1 del presente artículo. Los demás Estados Partes no estarán obligados por dicho párrafo ante ningún Estado Parte que haya formulado dicha reserva.

3. Todo Estado Parte que haya formulado la reserva prevista en el párrafo 2 del presente artículo podrá retirarla en cualquier momento notificándolo al Secretario General de las Naciones Unidas.

Artículo 31. 1. Todo Estado Parte podrá denunciar la presente Convención mediante notificación hecha por escrito al Secretario General de las Naciones Unidas. La denuncia surtirá efecto un año después de la fecha en que la notificación haya sido recibida por el Secretario General.

2. Dicha denuncia no eximirá al Estado Parte de las obligaciones que le impone la presente Convención con respecto a toda acción u omisión ocurrida antes de la fecha en que haya surtido efecto la denuncia, ni la denuncia entrañará tampoco la suspensión del examen de cualquier asunto que el Comité haya empezado a examinar antes de la fecha en que surta efecto la denuncia.

3. A partir de la fecha en que surta efecto la denuncia de un Estado Parte, el Comité no iniciará el examen de ningún nuevo asunto referente a ese Estado.

Artículo 32. El Secretario General de las Naciones Unidas comunicará a todos los Estados Miembros de las Naciones Unidas y a todos los Estados que hayan firmado la presente Convención o se hayan adherido a ella:

a) Las firmas, ratificaciones y adhesiones con arreglo a los artículos 25 y 26;

b) La fecha de entrada en vigor de la presente Convención con arreglo al artículo 27, y la fecha de entrada en vigor de las enmiendas con arreglo al artículo 29;

c) Las denuncias con arreglo al artículo 31.

Artículo 33. 1. La presente Convención, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, se depositará en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

2. El Secretario General de las Naciones Unidas remitirá copias certificadas de la presente Convención a todos los Estados.

باسم أفغانستان :

代表阿富汗：

In the name of Afghanistan:
Au nom de l'Afghanistan :
От имени Афганистана:
En nombre del Afganistán:

MOHAMMAD FARID ZARIF

باسم ألبانيا :

代表阿尔巴尼亚：

In the name of Albania:
Au nom de l'Albanie :
От имени Албании:
En nombre de Albania:

باسم الجزائر :

代表阿尔及利亚：

In the name of Algeria:
Au nom de l'Algérie :
От имени Алжира:
En nombre de Argelia:

HOCINE DJOUDI
Le 25 novembre 1985

باسم أنغولا :

代表安哥拉：

In the name of Angola:
Au nom de l'Angola :
От имени Анголы:
En nombre de Angola:

باسم أنتيغوا وبربودا :

代表安提瓜和巴布达：
In the name of Antigua and Barbuda:
Au nom d'Antigua-et-Barbuda :
От имени Антигуа и Барбуды:
En nombre de Antigua y Barbuda:

باسم الأرجنتين :

代表阿根廷：
In the name of Argentina:
Au nom de l'Argentine :
От имени Аргентины:
En nombre de la Argentina:

CARLOS M. MUÑIZ

باسم استراليا :

代表澳大利亚：
In the name of Australia:
Au nom de l'Australie :
От имени Австралии:
En nombre de Australia:

RICHARD ARTHUR WOOLCOTT
10 Dec. 1985

باسم النمسا :

代表奥地利：
In the name of Austria:
Au nom de l'Autriche :
От имени Австрии:
En nombre de Austria:

KARL FISCHER
14 March 1985

باسم البهاما :

代表巴哈马：

In the name of the Bahamas:
Au nom des Bahamas :
От имени Багамских островов:
En nombre de las Bahamas:

باسم البحرين :

代表巴林：

In the name of Bahrain:
Au nom de Bahreïn :
От имени Бахрейна:
En nombre de Bahrein:

باسم بنغلاديش:

代表孟加拉国：

In the name of Bangladesh:
Au nom du Bangladesh :
От имени Бангладеш:
En nombre de Bangladesh:

باسم بربادوس:

代表巴巴多斯：

In the name of Barbados:
Au nom de la Barbade :
От имени Барбадоса:
En nombre de Barbados:

باسم بلجيكا :

代表比利时：

In the name of Belgium:
Au nom de la Belgique :
От имени Бельгии:
En nombre de Bélgica:

E. DEVER

باسم بليز :

代表伯利兹

In the name of Belize:
Au nom du Belize :
От имени Белиза:
En nombre de Belice:

باسم بنن :

代表贝宁：

In the name of Benin:
Au nom du Bénin :
От имени Бенина:
En nombre de Benin:

باسم بوتان :

代表不丹：

In the name of Bhutan:
Au nom du Bhoutan :
От имени Бутана:
En nombre de Bhután:

باسم بوليفيا :

代表玻利维亚：

In the name of Bolivia:
Au nom de la Bolivie :
От имени Боливии:
En nombre de Bolivia:

JORGE GUMUCIO GRANIER

باسم بوتسوانا :

代表博茨瓦纳：

In the name of Botswana:
Au nom du Botswana :
От имени Ботсваны:
En nombre de Botswana:

باسم البرازيل :

代表巴西：

In the name of Brazil:
Au nom du Brésil :
От имени Бразилии:
En nombre del Brasil:

Nova York, 23 de setembro de 1985[1]
JOSÉ SARNEY

باسم بروني دار السلام :

代表文莱国：

In the name of Brunei Darussalam:
Au nom de Brunei Darussalam :
От имени Брунея Даруссалама:
En nombre de Brunei Darussalam:

[1] New York, 23 September 1985 — New York, le 23 septembre 1985.

باسم بلغاريا :

代表保加利亚：

In the name of Bulgaria:
Au nom de la Bulgarie :
От имени Болгарии:
En nombre de Bulgaria:

BORIS TSVETKOV[1]
10.VI.1986

باسم بوركينا فاسو :

代表布尔基纳法索：

In the name of Burkina Faso:
Au nom du Burkina Faso :
От имени Буркина Фасо:
En nombre de Burkina Faso:

باسم بورما :

代表缅甸：

In the name of Burma:
Au nom de la Birmanie :
От имени Бирмы:
En nombre de Birmania:

باسم بوروندي :

代表布隆迪：

In the name of Burundi:
Au nom du Burundi :
От имени Бурунди:
En nombre de Burundi:

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.

باسم جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية:

代表白俄罗斯苏维埃社会主义共和国:
In the name of the Byelorussian Soviet Socialist Republic:
Au nom de la République socialiste soviétique de Biélorussie :
От имени Белорусской Советской Социалистической Республики:
En nombre de la República Socialista Soviética de Bielorrusia:

ANATOLIY MIKITAVITCH SHELDAVA[1]
19 декабря 1985 г.[2]

باسم الكاميرون :

喀麦隆代表:
In the name of Cameroon:
Au nom du Cameroun :
От имени Камеруна:
En nombre del Camerún:

باسم كندا:

代表加拿大:
In the name of Canada:
Au nom du Canada :
От имени Канады:
En nombre del Canadá:

STEPHEN LEWIS
August 23, 1985

باسم الرأس الأخضر:

代表佛得角:
In the name of Cape Verde:
Au nom du Cap-Vert :
От имени Островов Зеленого Мыса:
En nombre de Cabo Verde:

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.
[2] 19 December 1985 — 19 décembre 1985.

باسم جمهورية افريقيا الوسطى :

代表中非共和国：

In the name of the Central African Republic:
Au nom de la République centrafricaine :
От имени Центральноафриканской Республики:
En nombre de la República Centroafricana:

باسم تشاد :

代表乍得：

In the name of Chad:
Au nom du Tchad :
От имени Чада:
En nombre del Chad:

باسم شيلي :

代表智利：

In the name of Chile:
Au nom du Chili :
От имени Чили:
En nombre de Chile:

باسم الصين :

代表中国：

In the name of China:
Au nom de la Chine :
От имени Китая:
En nombre de China:

LI LUYE[1]

一九八六年十二月十二日[2]

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.
[2] 12 December 1986 — 12 décembre 1986.

باسم كولومبيا :

代表哥伦比亚：

In the name of Colombia:
Au nom de la Colombie :
От имени Колумбии:
En nombre de Colombia:

CARLOS ALBAN HOLGUIN
10 de abril de 1985[1]

باسم كومورو :

代表科摩罗：

In the name of the Comoros:
Au nom des Comores :
От имени Коморских островов:
En nombre de las Comoras:

باسم الكونغو :

代表刚果：

In the name of the Congo:
Au nom du Congo :
От имени Конго:
En nombre del Congo:

باسم كوستاريكا :

代表哥斯达黎加：

In the name of Costa Rica:
Au nom du Costa Rica :
От имени Коста-Рики:
En nombre de Costa Rica:

JORGE A. MONTERO

[1] 10 April 1985 — 10 avril 1985.

باسم كوبا :

代表古巴:
In the name of Cuba:
Au nom de Cuba :
От имени Кубы:
En nombre de Cuba:

OSCAR ORAMAS-OLIVA
Embajador Extraordinario y Plenipotenciario
de la República de Cuba
27-enero-1986[1]

باسم قبرص :

代表塞浦路斯:
In the name of Cyprus:
Au nom de Chypre :
От имени Кипра:
En nombre de Chipre:

CONSTANTINOS MOUSHOUTAS
Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary
Permanent Representative to the UN[2]
9 October 1985

باسم تشيكوسلوفاكيا :

代表捷克斯洛伐克:
In the name of Czechoslovakia:
Au nom de la Tchécoslovaquie :
От имени Чехословакии:
En nombre de Checoslovaquia:

JAROSLAV CÉSAR
8.9.1986[3]

With the following reservations:

"The Czechoslovak Socialist Republic does not recognize the competence of the Committee against Torture as defined by article 20 of the Convention and it does not consider itself bound by the provisions of paragraph 1 of article 30 of the Convention."[4]

[1] Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of the Republic of Cuba, 27 January 1986 — Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire de la République de Cuba, 27 janvier 1986.
[2] Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire, Représentant permanent auprès de l'Organisation des Nations Unies.
[3] 8 September 1986 — 8 septembre 1986.
[4] [TRADUCTION — TRANSLATION] Avec la réserve suivante : La République socialiste tchécoslovaque ne reconnaît pas la compétence du Comité contre la torture telle qu'elle est définie à l'article 20 de la Convention et ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 30 de la Convention.

باسم كمبوتشيا الديمقراطية :

代表民主柬埔寨：

In the name of Democratic Kampuchea:
Au nom du Kampuchea démocratique :
От имени Демократической Кампучии:
En nombre de Kampuchea Democrática:

باسم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطيـــة :

代表朝鲜民主主义人民共和国：

In the name of the Democratic People's Republic of Korea:
Au nom de la République populaire démocratique de Corée :
От имени Корейской Народно-Демократической Республики:
En nombre de la República Popular Democrática de Corea:

باسم اليمن الديمقراطيـــة :

代表民主也门：

In the name of Democratic Yemen:
Au nom du Yémen démocratique :
От имени Демократического Йемена:
En nombre del Yemen Democrático:

باسم الدانمـــرك :

代表丹麦：

In the name of Denmark:
Au nom du Danemark :
От имени Дании:
En nombre de Dinamarca:

OLE BIERRING

باسم جيبوتـــــي :

代表吉布提：
In the name of Djibouti:
Au nom de Djibouti :
От имени Джибути:
En nombre de Djibouti:

باسم د ومينيكـــــا :

代表多米尼加：
In the name of Dominica:
Au nom de la Dominique :
От имени Доминики:
En nombre de Dominica:

باسم الجمهورية الد ومينيكية :

代表多米尼加共和国：
In the name of the Dominican Republic:
Au nom de la République dominicaine :
От имени Доминиканской Республики:
En nombre de la República Dominicana:

ELADIO KNIPPING VICTORIA

باسم اكـــــواد ور :

代表厄瓜多尔：
In the name of Ecuador:
Au nom de l'Equateur :
От имени Эквадора:
En nombre del Ecuador:

MIGUEL ALBORNOZ

باسم مصر:

代表埃及:
In the name of Egypt:
Au nom de l'Egypte :
От имени Египта:
En nombre de Egipto:

باسم السلفادور:

代表萨尔瓦多:
In the name of El Salvador:
Au nom d'El Salvador :
От имени Сальвадора:
En nombre de El Salvador:

باسم غينيا الاستوائية:

代表赤道几内亚:
In the name of Equatorial Guinea:
Au nom de la Guinée équatoriale :
От имени Экваториальной Гвинеи:
En nombre de Guinea Ecuatorial:

باسم اثيوبيا:

代表埃塞俄比亚:
In the name of Ethiopia:
Au nom de l'Ethiopie :
От имени Эфиопии:
En nombre de Etiopía:

باسم فيجي :

代表斐济：

In the name of Fiji:
Au nom de Fidji :
От имени Фиджи:
En nombre de Fiji:

باسم فنلندا :

代表芬兰：

In the name of Finland:
Au nom de la Finlande :
От имени Финляндии:
En nombre de Finlandia:

KEIJO KORHONEN

باسم فرنسا :

代表法国：

In the name of France:
Au nom de la France :
От имени Франции:
En nombre de Francia:

CLAUDE DE KEMOULARIA

باسم غابون :

代表加蓬：

In the name of Gabon:
Au nom du Gabon :
От имени Габона:
En nombre del Gabón:

FELIX OYOUÉ
21 janvier 1986

باسم غامبيـــــا :

代表冈比亚：
In the name of the Gambia:
Au nom de la Gambie :
От имени Гамбии:
En nombre de Gambia:

LAMIN KITI JABANG
23/10/85

باسم الجمهورية الديمقراطية الألمانية :

代表德意志民主共和国：
In the name of the German Democratic Republic:
Au nom de la République démocratique allemande :
От имени Германской Демократической Республики:
En nombre de la República Democrática Alemana:

HARRY OTT[1]
7.4.1986[2]

باسم جمهورية المانيا الاتحادية :

代表德意志联邦共和国：
In the name of the Federal Republic of Germany:
Au nom de la République fédérale d'Allemagne :
От имени Федеративной Республики Германии:
En nombre de la República Federal de Alemania:

HANS WERNER LAUTENSCHLAGER[1]
13.10.86

باســـــم غانـــــا :

代表加纳：
In the name of Ghana:
Au nom du Ghana :
От имени Ганы:
En nombre de Ghana:

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.
[2] 7 April 1986 — 7 avril 1986.

باسم اليونـــــان :

代表希腊：

In the name of Greece:
Au nom de la Grèce :
От имени Греции:
En nombre de Grecia:

MIHALIS DOUNTAS

باسم غرينـــــــادا :

代表格林纳达：

In the name of Grenada:
Au nom de la Grenade :
От имени Гренады:
En nombre de Granada:

باسم غواتيمـــــــالا :

代表危地马拉：

In the name of Guatemala:
Au nom du Guatemala :
От имени Гватемалы:
En nombre de Guatemala:

باسم غينيـــــــا :

代表几内亚：

In the name of Guinea:
Au nom de la Guinée :
От имени Гвинеи:
En nombre de Guinea:

JEAN TRAORE
30 mai 1986

باسم غينيا - بيساو :

代表几内亚比绍：

In the name of Guinea-Bissau:
Au nom de la Guinée-Bissau :
От имени Гвинеи-Бисау:
En nombre de Guinea-Bissau:

باسم غيانـــا :

代表圭亚那：

In the name of Guyana:
Au nom de la Guyane :
От имени Гвианы:
En nombre de Guyana:

باسم هايـــتي :

代表海地：

In the name of Haiti:
Au nom d'Haïti :
От имени Гаити:
En nombre de Haití:

باسم الكرسي الرسولي :

代表教廷：

In the name of the Holy See:
Au nom du Saint-Siège :
От имени Святейшего престола:
En nombre de la Santa Sede:

باسم هنـــد وراس:

代表洪都拉斯:
In the name of Honduras:
Au nom du Honduras :
От имени Гондураса:
En nombre de Honduras:

باسم هنغاريـــا :

代表匈牙利:
In the name of Hungary:
Au nom de la Hongrie :
От имени Венгрии:
En nombre de Hungría:

FERENC ESZTERGALYOS[1]
November 28 1986

باسم ايسلنـــــدا :

代表冰岛:
In the name of Iceland:
Au nom de l'Islande :
От имени Исландии:
En nombre de Islandia:

HÖROUR HELGASON

باسم الهنـــــد :

代表印度:
In the name of India:
Au nom de l'Inde :
От имени Индии:
En nombre de la India:

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.

باسم اندونيسيا :

代表印度尼西亚：
In the name of Indonesia:
Au nom de l'Indonésie :
От имени Индонезии:
En nombre de Indonesia:

ALI ALATAS
23 October 1985

باسم العراق :

代表伊拉克：
In the name of Iraq:
Au nom de l'Iraq :
От имени Ирака:
En nombre del Iraq:

باسم ايرلندا :

代表爱尔兰：
In the name of Ireland:
Au nom de l'Irlande :
От имени Ирландии:
En nombre de Irlanda:

باسم جمهورية ايران الاسلامية :

代表伊朗伊斯兰共和国：
In the name of the Islamic Republic of Iran:
Au nom de la République islamique d'Iran :
От имени Исламской Республики Иран:
En nombre de la República Islámica del Irán:

باسم اسرائيل :

代表以色列：

In the name of Israel:
Au nom d'Israël :
От имени Израиля:
En nombre de Israel:

BENJAMIN NETANYAHU
Oct. 22, 1986

باسم ايطاليـــــا :

代表意大利：

In the name of Italy:
Au nom de l'Italie :
От имени Италии:
En nombre de Italia:

MAURIZIO BUCCI

باسم ساحـــل العـــاج :

代表象牙海岸：

In the name of the Ivory Coast:
Au nom de la Côte d'Ivoire :
От имени Берега Слоновой Кости:
En nombre de la Costa de Marfil:

باسم جامايكـــــا :

代表牙买加：

In the name of Jamaica:
Au nom de la Jamaïque :
От имени Ямайки:
En nombre de Jamaica:

باسم اليابـــــان :

代表日本：
In the name of Japan:
Au nom du Japon :
От имени Японии:
En nombre del Japón:

باسم الأردن :

代表约旦：
In the name of Jordan:
Au nom de la Jordanie :
От имени Иордании:
En nombre de Jordania:

باسم كينيـــــا :

代表肯尼亚：
In the name of Kenya:
Au nom du Kenya :
От имени Кении:
En nombre de Kenya:

باسم كيريباتـــــي :

代表基里巴斯：
In the name of Kiribati:
Au nom de Kiribati :
От имени Кирибати:
En nombre de Kiribati:

باسم الكويـــــت :

代表科威特：
In the name of Kuwait:
Au nom du Koweït :
От имени Кувейта:
En nombre de Kuwait:

باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية :

代表老挝人民民主共和国：

In the name of the Lao People's Democratic Republic:
Au nom de la République démocratique populaire lao :
От имени Лаосской Народно-Демократической Республики:
En nombre de la República Democrática Popular Lao:

باسم لبنان :

代表黎巴嫩：

In the name of Lebanon:
Au nom du Liban :
От имени Ливана:
En nombre del Líbano:

باسم ليسوتو :

代表莱索托：

In the name of Lesotho:
Au nom du Lesotho :
От имени Лесото:
En nombre de Lesotho:

باسم ليبريا :

代表利比里亚：

In the name of Liberia:
Au nom du Libéria :
От имени Либерии:
En nombre de Liberia:

باسم الجماهيرية العربية الليبية :

代表阿拉伯利比亚民众国：

In the name of the Libyan Arab Jamahiriya:
Au nom de la Jamahiriya arabe libyenne :
От имени Ливийской Арабской Джамахирии:
En nombre de la Jamahiriya Arabe Libia:

باسم لختنشتاين :

代表列支敦士登：

In the name of Liechtenstein:
Au nom du Liechtenstein :
От имени Лихтенштейна:
En nombre de Liechtenstein:

JEAN MARC BOULGARIS
Le 27 juin 1985

باسم لكسمبرغ :

代表卢森堡：

In the name of Luxembourg:
Au nom du Luxembourg :
От имени Люксембурга:
En nombre de Luxemburgo:

ANDRÉ PHILIPPE
22 février 1985

باسم مدغشقر :

代表马达加斯加：

In the name of Madagascar:
Au nom de Madagascar :
От имени Мадагаскара:
En nombre de Madagascar:

باسم مـــــلاوى :

代表马拉维：

In the name of Malawi:
Au nom du Malawi :
От имени Малави:
En nombre de Malawi:

باسم ماليزيـــــا :

代表马来西亚：

In the name of Malaysia:
Au nom de la Malaisie :
От имени Малайзии:
En nombre de Malasia:

باسم ملديـــــف :

代表马尔代夫：

In the name of Maldives:
Au nom des Maldives :
От имени Мальдивов:
En nombre de Maldivas:

باسم مالـــــى :

代表马里：

In the name of Mali:
Au nom du Mali :
От имени Мали:
En nombre de Malí:

باسم مالطـــه :

代表马耳他：

In the name of Malta:
Au nom de Malte :
От имени Мальты:
En nombre de Malta:

باسم موريتانيـــا :

代表毛里塔尼亚：

In the name of Mauritania:
Au nom de la Mauritanie :
От имени Мавритании:
En nombre de Mauritania:

باسم موريشيـــوس :

代表毛里求斯：

In the name of Mauritius:
Au nom de Maurice :
От имени Маврикия:
En nombre de Mauricio:

باسم المكسيـــك :

代表墨西哥：

In the name of Mexico:
Au nom du Mexique :
От имени Мексики:
En nombre de México:

Ad referendum
PORFIRIO MUÑOZ LEDO
18 marzo 1985[1]

[1] 18 March 1985 — 18 mars 1985.

باسم موناكـــو:

代表摩纳哥:

In the name of Monaco:
Au nom de Monaco :
От имени Монако:
En nombre de Mónaco:

باسم منغوليـــا:

代表蒙古:

In the name of Mongolia:
Au nom de la Mongolie :
От имени Монголии:
En nombre de Mongolia:

باسم المغـــرب:

代表摩洛哥:

In the name of Morocco:
Au nom du Maroc :
От имени Марокко:
En nombre de Marruecos:

MEHDI ALAOUI[1]
Le 8 - 1 - 1986[2]

باسم موزامبيـــق:

代表莫桑比克:

In the name of Mozambique:
Au nom du Mozambique :
От имени Мозамбика:
En nombre de Mozambique:

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.
[2] 8 January 1986 — 8 janvier 1986.

باسم نـــاورو:

代表瑙鲁:
In the name of Nauru:
Au nom de Nauru :
От имени Науру:
En nombre de Nauru:

باسم نيبـــــال:

代表尼泊尔:
In the name of Nepal:
Au nom du Népal :
От имени Непала:
En nombre de Nepal:

باسم هولنـــــدا:

代表荷兰:
In the name of the Netherlands:
Au nom des Pays-Bas :
От имени Нидерландов:
En nombre de los Países Bajos:

J. H. MEESMAN

باسم نيوزيلنـــــدا:

代表新西兰:
In the name of New Zealand:
Au nom de la Nouvelle-Zélande :
От имени Новой Зеландии:
En nombre de Nueva Zelandia:

WILLIAM RAMSAY MANSFIELD
14 Jan. 1986

باسم نيكاراغوا :

代表尼加拉瓜：

In the name of Nicaragua:
Au nom du Nicaragua :
От имени Никарагуа:
En nombre de Nicaragua:

JAVIER CHAMORRO MORA
4 - 15 - 85

باسم النيجر :

代表尼日尔：

In the name of Niger:
Au nom du Niger :
От имени Нигера:
En nombre del Níger:

باسم نيجيريا :

代表尼日利亚：

In the name of Nigeria:
Au nom du Nigéria :
От имени Нигерии:
En nombre de Nigeria:

باسم النرويج :

代表挪威：

In the name of Norway:
Au nom de la Norvège :
От имени Норвегии:
En nombre de Noruega:

ERIK TELLMANN

باسم عمان :

代表阿曼：
In the name of Oman:
Au nom de l'Oman :
От имени Омана:
En nombre de Omán:

باسم باكستان :

代表巴基斯坦：
In the name of Pakistan:
Au nom du Pakistan :
От имени Пакистана:
En nombre del Pakistán:

باسم بنمـــا :

代表巴拿马：
In the name of Panama:
Au nom du Panama :
От имени Панамы:
En nombre de Panamá:

LEONARDO A. KAM
22 de febrero de 1985[1]

باسم بابوا غينيا الجديدة :

代表巴布亚新几内亚：
In the name of Papua New Guinea:
Au nom de la Papouasie-Nouvelle-Guinée :
От имени Папуа-Новой Гвинеи:
En nombre de Papua Nueva Guinea:

[1] 22 February 1985 — 22 février 1985.

باسم باراغـــــــواي :

代表巴拉圭：

In the name of Paraguay:
Au nom du Paraguay :
От имени Парагвая:
En nombre del Paraguay:

باسم بيـــــــرو:

代表秘鲁：

In the name of Peru:
Au nom du Pérou :
От имени Перу:
En nombre del Perú:

JAVIER ARIAS STELLA
May 29, 1985

باسم الفلبـــــــين :

代表菲律宾：

In the name of the Philippines:
Au nom des Philippines :
От имени Филиппин:
En nombre de Filipinas:

باسم بولنـــــــدا :

代表波兰：

In the name of Poland:
Au nom de la Pologne :
От имени Польши:
En nombre de Polonia:

EUGENIUSZ NOWORTYA[1]
13.I.1986

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.

باسم البرتغـــــال :

代表葡萄牙：

In the name of Portugal:
Au nom du Portugal :
От имени Португалии:
En nombre de Portugal:

RUI MEDINA

باسم قطـــــر :

代表卡塔尔：

In the name of Qatar:
Au nom du Qatar :
От имени Катара:
En nombre de Qatar:

باسم جمهورية كوريـــــا :

代表大韩民国：

In the name of the Republic of Korea:
Au nom de la République de Corée :
От имени Корейской Республики:
En nombre de la República de Corea:

باسم رومانيـــــا :

代表罗马尼亚：

In the name of Romania:
Au nom de la Roumanie :
От имени Румынии:
En nombre de Rumania:

باسم رواندا :

代表卢旺达：

In the name of Rwanda:
Au nom du Rwanda :
От имени Руанды:
En nombre de Rwanda:

باسم سانت كريستوفر ونيفيس :

代表圣克里斯托弗和尼维斯：

In the name of Saint Christopher and Nevis:
Au nom de Saint-Christophe-et-Nevis :
От имени Сент-Кристофер и Невис:
En nombre de San Cristóbal y Nieves:

باسم سانت لوسيا :

代表圣卢西亚：

In the name of Saint Lucia:
Au nom de Sainte-Lucie :
От имени Сент-Люсии:
En nombre de Santa Lucía:

باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين :

代表圣文森特和格林纳丁斯：

In the name of Saint Vincent and the Grenadines:
Au nom de Saint-Vincent-et-Grenadines :
От имени Сент-Винсента и Гренады:
En nombre de San Vicente y las Granadinas:

باسم ساموا :

代表萨摩亚：

In the name of Samoa:
Au nom du Samoa :
От имени Самоа:
En nombre de Samoa:

باسم سان مارينو:

代表圣马力诺：

In the name of San Marino:
Au nom de Saint-Marin :
От имени Сан-Марино:
En nombre de San Marino:

باسم سان تومي وبرينسيبي :

代表圣多美和普林西比：

In the name of Sao Tome and Principe:
Au nom de Sao Tomé-et-Principe :
От имени Сан-Томе и Принсипи:
En nombre de Santo Tomé y Príncipe:

باسم المملكة العربية السعودية :

代表沙特阿拉伯：

In the name of Saudi Arabia:
Au nom de l'Arabie saoudite :
От имени Саудовской Аравии:
En nombre de Arabia Saudita:

باسم السنغال :

代表塞内加尔：
In the name of Senegal:
Au nom du Sénégal :
От имени Сенегала:
En nombre del Senegal:

MASSABA SARRE

باسم سيشيـــل :

代表塞舌尔：
In the name of Seychelles:
Au nom des Seychelles :
От имени Сейшельских островов:
En nombre de Seychelles:

باسم سيراليـــون :

代表塞拉利昂：
In the name of Sierra Leone:
Au nom de la Sierra Leone :
От имени Сьерра-Леоне:
En nombre de Sierra Leona:

ABDUL G. KOROMA
18th March, 1985

باسم سنغافـــوره :

代表新加坡：
In the name of Singapore:
Au nom de Singapour :
От имени Сингапура:
En nombre de Singapur:

باسم جزر سليمـــان :

代表所罗门群岛：

In the name of Solomon Islands:
Au nom des Iles Salomon :
От имени Соломоновых Островов:
En nombre de las Islas Salomón:

باسم الصومـــال :

代表索马里：

In the name of Somalia:
Au nom de la Somalie :
От имени Сомали:
En nombre de Somalia:

باسم افريقيا الجنوبية :

代表南非：

In the name of South Africa:
Au nom de l'Afrique du Sud :
От имени Южной Африки:
En nombre de Sudáfrica:

باسم اسبانيـــا :

代表西班牙：

In the name of Spain:
Au nom de l'Espagne :
От имени Испании:
En nombre de España:

EMILIO ARTACHO CASTELLANO

باسم سري لانكا :

代表斯里兰卡：

In the name of Sri Lanka:
Au nom de Sri Lanka :
От имени Шри Ланки:
En nombre de Sri Lanka:

باسم السودان :

代表苏丹：

In the name of the Sudan:
Au nom du Soudan :
От имени Судана:
En nombre del Sudán:

OMER YOUSIF BIRIDO
٤[1] يونيو ١٩٨٦

باسم سورينام :

代表苏里南：

In the name of Suriname:
Au nom du Suriname :
От имени Суринама:
En nombre de Suriname:

باسم سوازيلند :

代表斯威士兰：

In the name of Swaziland:
Au nom du Swaziland :
От имени Свазиленда:
En nombre de Swazilandia:

[1] 4 June 1986 — 4 juin 1986.

باسم السويد :

代表瑞典：

In the name of Sweden:
Au nom de la Suède :
От имени Швеции:
En nombre de Suecia:

ANDERS FERM

باسم سويسرا :

代表瑞士：

In the name of Switzerland:
Au nom de la Suisse :
От имени Швейцарии:
En nombre de Suiza:

FRANCESCA POMETTA

باسم الجمهورية العربية السورية :

代表阿拉伯叙利亚共和国：

In the name of the Syrian Arab Republic:
Au nom de la République arabe syrienne :
От имени Сирийской Арабской Республики:
En nombre de la República Arabe Siria:

باسم تايلند :

代表泰国：

In the name of Thailand:
Au nom de la Thaïlande :
От имени Таиланда:
En nombre de Tailandia:

باسم توغـــو:

代表多哥:

In the name of Togo:
Au nom du Togo :
От имени Того:
En nombre del Togo:

KWAM KOUASSI[1]
New York, le 25 Mars 1987

باسم تونغـــا:

代表汤加:

In the name of Tonga:
Au nom des Tonga :
От имени Тонга:
En nombre de Tonga:

باسم ترينيداد وتوباغـــو:

代表特立尼达和多巴哥:

In the name of Trinidad and Tobago:
Au nom de la Trinité-et-Tobago :
От имени Тринидада и Тобаго:
En nombre de Trinidad y Tabago:

باسم تونـــس:

代表突尼斯:

In the name of Tunisia:
Au nom de la Tunisie :
От имени Туниса:
En nombre de Túnez:

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.

باسم تركيـــا :

代表土耳其：

In the name of Turkey:
Au nom de la Turquie :
От имени Турции:
En nombre de Turquía:

باسم توفالـــو:

代表图瓦卢：

In the name of Tuvalu:
Au nom de Tuvalu :
От имени Тувалу:
En nombre de Tuvalu:

باســم أوغنــدا :

代表乌干达：

In the name of Uganda:
Au nom de l'Ouganda :
От имени Уганды:
En nombre de Uganda:

باسم جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية :

代表乌克兰苏维埃社会主义共和国：

In the name of the Ukrainian Soviet Socialist Republic:
Au nom de la République socialiste soviétique d'Ukraine :
От имени Украинской Советской Социалистической Республики:
En nombre de la República Socialista Soviética de Ucrania:

GUENNADI OUDOVENKO[1]
27 лютого 1986 р.[2]

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.
[2] 27 February 1986 — 27 février 1986.

باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

代表苏维埃社会主义共和国联盟：

In the name of the Union of Soviet Socialist Republics:
Au nom de l'Union des Républiques socialistes soviétiques :
От имени Союза Советских Социалистических Республик:
En nombre de la Unión de Repúblicas Socialistas Soviéticas:

OLEG ALEKSANDROVICH TROYANOVSKY[1]
10 декабря 1985 года[2]

باسم الامارات العربية المتحدة :

代表阿拉伯联合酋长国：

In the name of United Arab Emirates:
Au nom des Emirats arabes unis :
От имени Объединенных Арабских Эмиратов:
En nombre de los Emiratos Arabes Unidos:

باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية :

代表大不列颠及北爱尔兰联合王国：

In the name of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:
Au nom du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :
От имени Соединенного Королевства Великобритании и Северной Ирландии:
En nombre del Reino Unido de Gran Bretaña e Irlanda del Norte:

J. A. THOMSON[1]
15th March 1985

باسم جمهورية تنزانيا المتحدة :

代表坦桑尼亚联合共和国：

In the name of the United Republic of Tanzania:
Au nom de la République-Unie de Tanzanie :
От имени Объединенной Республики Танзания:
En nombre de la República Unida de Tanzanía:

[1] See p. 198 of this volume for the text of the declarations and reservations made upon signature — Voir p. 198 du présent volume pour le texte des déclarations et réserves faites lors de la signature.
[2] 10 December 1985 — 10 décembre 1985.

باسم الولايات المتحدة الأمريكية :

代表美利坚合众国：

In the name of the United States of America:
Au nom des Etats-Unis d'Amérique :
От имени Соединенных Штатов Америки:
En nombre de los Estados Unidos de América:

باسم أوروغواي :

代表乌拉圭：

In the name of Uruguay:
Au nom de l'Uruguay :
От имени Уругвая:
En nombre del Uruguay:

JUAN CARLOS BLANCO DELEGADO

باسم فانواتو :

代表瓦努阿图：

In the name of Vanuatu:
Au nom de Vanuatu :
От имени Вануату:
En nombre de Vanuatu:

باسم فنزويلا :

代表委内瑞拉：

In the name of Venezuela:
Au nom du Venezuela :
От имени Венесуэлы:
En nombre de Venezuela:

HÉCTOR GRIFFIN
15 de febrero de 1985[1]

[1] 15 February 1985 — 15 février 1985.

باسم فيت نـــام :

代表越南社会主义共和国：

In the name of Viet Nam:
Au nom du Viet Nam :
От имени Вьетнама:
En nombre de Viet Nam:

باسم اليمـــــن :

代表也门：

In the name of Yemen:
Au nom du Yémen :
От имени Йемена:
En nombre del Yemen:

باسم يوغوسلافيـــا :

代表南斯拉夫：

In the name of Yugoslavia:
Au nom de la Yougoslavie :
От имени Югославии:
En nombre de Yugoslavia:

باسم زائـــير :

代表扎伊尔：

In the name of Zaire:
Au nom du Zaïre :
От имени Заира:
En nombre del Zaire:

باسم زامبيا :

代表赞比亚：

In the name of Zambia:
Au nom de la Zambie :
От имени Замбии:
En nombre de Zambia:

باسم زمبابوي :

代表津巴布韦：

In the name of Zimbabwe:
Au nom du Zimbabwe :
От имени Зимбабве:
En nombre de Zimbabwe:

DECLARATIONS AND RESERVATIONS MADE UPON SIGNATURE

10 June 1986

BULGARIA

[BULGARIAN TEXT — TEXTE BULGARE]

«1. В съответствие с чл. 28 от Конвенцията, Народна република България заявява, че не признава компетенцията на Комитета против изтезанията, предоставена му по силата на чл. 20 от Конвенцията, тъй като счита, че разпоредбата на чл. 20 противоречи на принципа на зачитане суверенитета на държавите-страни по Конвенцията.

2. В съответствие с чл. 30, ал. 2 от Конвенцията, Народна република България заявява, че не се счита обвързана с разпоредбата на чл. 30, ал. 1 от Конвенцията, която установява задължителна юрисдикция на международен арбитраж или на Международния съд при решаването на спорове между държавите-страни по Конвенцията. НР България поддържа своето становище, че споровете между две или повече държави могат да бъдат предавани за разглеждане и решаване от международен арбитраж или от Международния съд само при изрично съгласие на всички страни по спора, за всеки отделен случай.»

[TRANSLATION[1]]

1. Pursuant to Article 28 of the Convention, the People's Republic of Bulgaria states that it does not recognize the competence of the Committee against Torture provided for in Article 20 of the Convention, as it considers that the provisions of Article 20 are not consistent with the principle of respect for sovereignty of the States-parties to the Convention.

2. Pursuant to Article 30, paragraph 2 of the Convention, the People's Republic of Bulgaria states that it does not consider itself bound by the provisions of Article 30, paragraph 1 of the Convention, establishing compulsory jurisdiction of international arbitration or the International Court of Justice in the settlement of disputes between States-parties to the Convention. The People's Republic of Bulgaria maintains its position that disputes between two or more States can be submitted for consideration and settlement by international arbitration or the International Court of

[1] Translation provided by the Government of Bulgaria.

DÉCLARATIONS ET RÉSERVES FAITES LORS DE LA SIGNATURE

10 juin 1986

BULGARIE

[TRADUCTION[2]]

1. En application de l'article 28 de la Convention, la République populaire de Bulgarie déclare qu'elle ne reconnaît pas la compétence accordée au Comité contre la torture aux termes de l'article 20 de la Convention puisqu'elle estime que les dispositions de l'article 20 ne sont pas compatibles avec le principe du respect de la souveraineté des Etats parties à la Convention.

2. En application du paragraphe 2 de l'article 30 de la Convention, la République populaire de Bulgarie déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 30 de la Convention rendant obligatoire le recours à l'arbitrage international ou à la Cour internationale de Justice pour le règlement des différends entre Etats parties à la Convention. Elle maintient que les différends entre deux Etats ou plus ne peuvent être soumis à un arbitrage international ou à la Cour internationale de Justice, pour examen et règlement, que si toutes les parties au diffé-

[2] Traduction fournie par le Gouvernement bulgare.

Justice only provided all parties to the dispute, in each individual case, have explicitly agreed to that.

rend en sont explicitement convenues dans chaque cas particulier.

19 December 1985

BYELORUSSIAN SOVIET SOCIALIST REPUBLIC

19 décembre 1985

RÉPUBLIQUE SOCIALISTE SOVIÉTIQUE DE BIÉLORUSSIE

[BYELORUSSIAN TEXT — TEXTE BIÉLORUSSE]

«Беларуская Савецкая Сацыялістычная Рэспубліка не прызнае кампетэнцыю Камітэта супраць катаванняў, вызначаную артыкулам 20 Канвенцыі.»

«Беларуская Савецкая Сацыялістычная Рэспубліка не лічыць сябе звязанай палажэннямі пункта I артыкула 30 Канвенцыі.»

[TRANSLATION[1]]

1. The Byelorussian Soviet Socialist Republic does not recognize the competence of the Committee against Torture as defined by article 20 of the Convention.

2. The Byelorussian Soviet Socialist Republic does not consider itself bound by the provisions of paragraph 1 of article 30 of the Convention.

[TRADUCTION[2]]

1. La République socialiste soviétique de Biélorussie ne reconnaît pas la compétence du Comité contre la torture, telle qu'elle est définie à l'article 20 de la Convention.

2. La République socialiste soviétique de Biélorussie ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 30 de la Convention.

12 December 1986

CHINA

12 décembre 1986

CHINE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

"(1) The Chinese Government does not recognize the competence of the Committee Against Torture as provided for in Article 20 of the Convention.

(2) The Chinese Government does not consider itself bound by paragraph 1 of Article 30 of the Convention."

1) Le Gouvernement chinois ne reconnaît pas la compétence accordée au Comité contre la torture aux termes de l'article 20 de la Convention.

2) Le Gouvernement chinois ne se considère pas lié par le paragraphe 1 de l'article 30 de la Convention.

8 September 1986

CZECHOSLOVAKIA

[*For the text of the reservations, see p. 164 of this volume.*]

8 septembre 1986

TCHÉCOSLOVAQUIE

[*Pour le texte des réserves, voir p. 164 du présent volume.*]

[1] Translation provided by the Government of the Byelorussian Soviet Socialist Republic.

[2] Traduction fournie par le Gouvernement de la République socialiste soviétique de Biélorussie.

7 April 1986

GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC

7 avril 1986

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE ALLEMANDE

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

„Die Deutsche Demokratische Republik erklärt in Übereinstimmung mit Artikel 28 Absatz 1 der Konvention, daß sie die in Artikel 20 vorgesehene Kompetenz des Komitees nicht anerkennt.

Die Deutsche Demokratische Republik erklärt in Übereinstimmung mit Artikel 30 Absatz 2 der Konvention, daß sie sich durch Artikel 30 Absatz 1 nicht als gebunden betrachtet."

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

The German Democratic Republic declares in accordance with Article 28, paragraph 1 of the Convention that it does not recognize the competence of the Committee provided for in Article 20.

The German Democratic Republic declares in accordance with Article 30, paragraph 2 of the Convention that it does not consider itself bound by paragraph 1 of this Article.

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Conformément au paragraphe 1er de l'article 28 de la Convention, le Gouvernement de la République démocratique allemande déclare qu'il ne reconnaît pas la compétence accordée au Comité aux termes de l'article 20.

Conformément au paragraphe 2 de l'article 30 de la Convention, le Gouvernement de la République démocratique allemande déclare qu'il ne se considère pas lié par le paragraphe 1er du même article.

13 October 1986

GERMANY, FEDERAL REPUBLIC OF

13 octobre 1986

ALLEMAGNE, RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

„Die Regierung der Bundesrepublik Deutschland behält sich das Recht vor, bei der Ratifizierung diejenigen Vorbehalte oder Interpretationserklärungen mitzuteilen, die sie insbesondere im Hinblick auf die Anwendbarkeit von Artikel 3 für erforderlich hält."

[TRANSLATION[3] — TRADUCTION[4]]

The Government of the Federal Republic of Germany reserves the right to communicate, upon ratification, such reservations or declarations of interpretation as are deemed necessary especially with respect to the applicability of article 3.

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne se réserve le droit, lors de la ratification, de communiquer les réserves ou explications interprétatives qu'il jugera nécessaires, en particulier en ce qui concerne l'application de l'article 3.

[1] Translation provided by the Government of the German Democratic Republic.
[2] Traduction fournie par le Gouvernement de la République démocratique allemande.
[3] Translation provided by the Government of the Federal Republic of Germany.
[4] Traduction fournie par le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne.

28 November 1986

HUNGARY

28 novembre 1986

HONGRIE

[HUNGARIAN TEXT — TEXTE HONGROIS]

"A Magyar Népköztársaság nem ismeri el a Kínzás Elleni Bizottság részére az Egyezmény 20. cikkének szövegében megállapitott illetékességet.

A Magyar Népköztársaság nem tartja magára nézve kötelezőnek az Egyezmény 30. cikk 1. bekezdésében foglalt rendelkezéseket."

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

The Hungarian People's Republic does not recognize the competence of the Committee against Torture as defined by article 20 of the Convention.

The Hungarian People's Republic does not consider itself bound by the provisions of paragraph 1 of article 30 of the Convention.

[TRADUCTION — TRANSLATION]

La République populaire hongroise ne reconnaît pas la compétence du Comité contre la torture, telle qu'elle est définie à l'article 20 de la Convention.

La République populaire hongroise ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 30 de la Convention.

8 January 1986

MOROCCO

8 janvier 1986

MAROC

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

"وفقاً للفقرة الأولى من المادة 28، فإن حكومة المملكة المغربية تعلن أنها لا تعترف باختصاص اللجنة المنصوص عليه في المادة 20،
وفقاً للفقرة الثانية من المادة 30، فإن حكومة المملكة المغربية تعلن كذلك أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة الأولى من نفس المادة."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

In accordance with article 28, paragraph 1, the Government of the Kingdom of Morocco declares that it does not recognize the competence of the Committee provided for in article 20.

In accordance with article 30, paragraph 2, the Government of the Kingdom of Morocco declares further that it does not consider itself bound by paragraph 1 of the same article.

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

Conformément au paragraphe 1er de l'article 28, le Gouvernement du Royaume du Maroc déclare qu'il ne reconnaît pas la compétence accordée au Comité aux termes de l'article 20.

En outre, conformément au paragraphe 2 de l'article 30, le Gouvernement du Royaume du Maroc déclare qu'il ne se considère pas lié par le paragraphe 1er du même article.

[1] Translation provided by the Government of Hungary.
[2] Traduction fournie par le Gouvernement hongrois.

[1] Traduction fournie par le Gouvernement marocain.
[2] Translation supplied by the Government of Morocco.

13 January 1986

POLAND

[POLISH TEXT — TEXTE POLONAIS]

"Zgodnie z artykułem 28, Polska Rzeczpospolita Ludowa nie uważa się za związaną artykułem 20 Konwencji.

Ponadto Polska Rzeczpospolita Ludowa nie uważa się za związaną artykułem 30 ust.1 Konwencji."

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

Under article 28 the Polish People's Republic does not consider itself bound by article 20 of the Convention.

Furthermore, the Polish People's Republic does not consider itself bound by article 30, paragraph 1, of the Convention.

13 janvier 1986

POLOGNE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Conformément à l'article 28, la République populaire de Pologne ne se considère pas liée par l'article 20 de la Convention.

En outre, la République populaire de Pologne ne se considère pas liée par le paragraphe 1 de l'article 30 de la Convention.

25 March 1987

TOGO

[TRANSLATION — TRADUCTION]

The Government of the Togolese Republic reserves the right to formulate, upon ratifying the Convention, any reservations or declarations which it might consider necessary.

25 mars 1987

TOGO

« Le Gouvernement de la République togolaise se réserve le droit de formuler, lors de la ratification de la Convention, toutes réserves ou déclarations qu'il jugera nécessaires. »

27 February 1986

UKRAINIAN SOVIET SOCIALIST REPUBLIC

[UKRAINIAN TEXT — TEXTE UKRAINIEN]

«1. Українська Радянська Соціалістична Республіка не визнає компетенцію Комітету проти катування, визначену статтею 20 Конвенції.

2. Українська Радянська Соціалістична Республіка не вважає себе зв'язаною положеннями пункту 1 статті 30 Конвенції.»

27 février 1986

RÉPUBLIQUE SOCIALISTE SOVIÉTIQUE D'UKRAINE

[1] Translation provided by the Government of Poland.
[2] Traduction fournie par le Gouvernement polonais.

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

1. The Ukrainian Soviet Socialist Republic does not recognize the competence of the Committee against torture as defined by article 20 of the Convention.

2. The Ukrainian Soviet Socialist Republic does not consider itself bound by the provisions of para. 1 article 30 of the Convention.

[TRADUCTION — TRANSLATION]

1. La République socialiste soviétique d'Ukraine ne reconnaît pas la compétence du Comité telle qu'elle est définie à l'article 20 de la Convention.

2. La République socialiste soviétique d'Ukraine ne s'estime pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 30 de la Convention.

10 December 1985

10 décembre 1985

UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS

UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIÉTIQUES

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

«1. Союз Советских Социалистических Республик не признает компетенцию Комитета против пыток, определенную статьей 20 Конвенции.

2. Союз Советских Социалистических Республик не считает себя связанным положениями пункта 1 статьи 30 Конвенции.»

[TRANSLATION[3]]

1. The Union of Soviet Socialist Republics does not recognize the competence of the Committee against Torture as defined by article 20 of the Convention.

2. The Union of Soviet Socialist Republics does not consider itself bound by the provisions of paragraph 1 of article 30 of the Convention.

[TRADUCTION[1]]

1. L'Union des Républiques socialistes soviétiques ne reconnaît pas la compétence du Comité contre la torture, telle qu'elle est définie à l'article 20 de la Convention.

2. L'Union des Républiques socialistes soviétiques ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 de l'article 30 de la Convention.

15 March 1985

15 mars 1985

UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND

ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD

"The United Kingdom reserves the right to formulate, upon ratifying the Convention, any reservations or interpretative declarations which it might consider necessary."

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Le Royaume-Uni se réserve le droit de formuler, lors de la ratification de la Convention, toutes réserves ou déclarations interprétatives qu'il jugera nécessaires.

[1] Translation provided by the Government of the Ukrainian Soviet Socialist Republic.
[2] Traduction fournie par le Gouvernement de la République socialiste soviétique d'Ukraine.
[3] Translation provided by the Government of the Union of Soviet Socialist Republics.

[1] Traduction fournie par le Gouvernement de l'Union des Républiques socialistes soviétiques.

DECLARATIONS RECOGNIZING THE COMPETENCE OF THE COMMITTEE AGAINST TORTURE

ARGENTINA

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"Con arreglo a los artículos 21 y 22 de la presente Convención, la República Argentina reconoce la competencia del Comité contra la tortura para recibir y examinar las comunicaciones en que un Estado Parte alegue que otro Estado Parte no cumple las obligaciones que le impone la Convención. Asimismo, reconoce la competencia del Comité para recibir y examinar las comunicaciones enviadas por personas sometidas a su jurisdicción, o en su nombre, que aleguen ser víctimas de una violación por un Estado Parte de las disposiciones de la Convención."

[TRANSLATION]

In accordance with articles 21 and 22 of this Convention, the Argentine Republic recognizes the competence of the Committee against Torture to receive and consider communications to the effect that a State Party claims that another State Party is not fulfilling its obligations under this Convention. It also recognizes the competence of the Committee to receive and consider communications from or on behalf of individuals subject to its jurisdiction who claim to be victims of a violation by a State Party of the provisions of the Convention.

DENMARK

"The Government of Denmark declares, pursuant to Article 21, paragraph 1 of the Convention that Denmark recognizes the competence of the Committee to receive and consider communications to the effect that the State Party claims that another State Party is not fulfilling its obligations under this convention.

The Government of Denmark also declares, pursuant to Article 22, paragraph 1 of the Convention that Denmark recognizes the competence of the Committee to receive and consider communications from or on behalf of individuals subject to its jurisdiction who claim to be victims of a violation by a State Party of the provisions of the Convention."

DÉCLARATIONS RECONNAISSANT LA COMPÉTENCE DU COMITÉ CONTRE LA TORTURE

ARGENTINE

[TRADUCTION]

Conformément aux articles 21 et 22 de la présente convention, la République argentine reconnaît la compétence du Comité contre la torture pour recevoir et examiner des communications dans lesquelles un Etat partie prétend qu'un autre Etat partie ne s'acquitte pas de ses obligations au titre de la Convention. De même, elle reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner les communications présentées par ou pour le compte de particuliers relevant de sa juridiction qui se disent victimes d'une violation, par un Etat partie, des dispositions de la Convention.

DANEMARK

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Le Gouvernement danois déclare, conformément au paragraphe 1 de l'article 21, que le Danemark reconnaît la compétence du Comité contre la torture pour recevoir et examiner les communications dans lesquelles un Etat partie prétend qu'un autre Etat partie ne s'acquitte pas de ses obligations au titre de la Convention.

De même, le Gouvernement danois déclare, conformément au paragraphe 1 de l'article 22, que le Danemark reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner les communications présentées par ou pour le compte de particuliers relevant de sa juridiction qui prétendent être victimes d'une violation, par un Etat partie, des dispositions de la Convention.

FRANCE

[TRANSLATION — TRADUCTION]

. . . The Government of the French Republic declares, in accordance with article 21, paragraph 1, of the Convention, that it recognizes the competence of the Committee against Torture to receive and consider communications to the effect that a State Party claims that another State Party is not fulfilling its obligations under the Convention.

. . . The Government of the French Republic declares, in accordance with article 22, paragraph 1, of the Convention, that it recognizes the competence of the Committee against Torture to receive and consider communications from or on behalf of individuals subject to its jurisdiction who claim to be victims of a violation by a State Party of the provisions of the Convention.

NORWAY

"The Government of Norway declares, pursuant to Article 21, paragraph 1 of the Convention that Norway recognizes the competence of the Committee to receive and consider communications to the effect that a State Party claims that another State Party is not fulfilling its obligations under this convention.

The Government of Norway also declares, pursuant to Article 22, paragraph 1 of the Convention that Norway recognizes the competence of the Committee to receive and consider communications from or on behalf of individuals subject to its jurisdiction who claim to be victims of a violation by a State Party of the provisions of the Convention."

FRANCE

« . . . Le Gouvernement de la République française déclare, conformément au paragraphe 1er de l'article 21 de la Convention, qu'il reconnaît la compétence du Comité contre la torture pour recevoir et examiner des communications dans lesquelles un Etat partie prétend qu'un autre Etat partie ne s'acquitte pas de ses obligations au titre de la présente Convention.

. . . Le Gouvernement de la République française déclare, conformément au paragraphe 1er de l'article 22 de la Convention, qu'il reconnaît la compétence du Comité contre la torture pour recevoir et examiner des communications présentées par ou pour le compte de particuliers relevant de sa juridiction qui prétendent être victimes d'une violation, par un Etat partie, des dispositions de la Convention. »

NORVÈGE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

Le Gouvernement norvégien déclare, en application de l'article 21, paragraphe 1, de la Convention, que la Norvège reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner des communications dans lesquelles un Etat partie prétend qu'un autre Etat partie ne s'acquitte pas de ses obligations au titre de la présente Convention.

Le Gouvernement norvégien déclare également, en application de l'article 22, paragraphe 1, de la Convention, que la Norvège reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner des communications présentées par ou pour le compte de particuliers relevant de sa juridiction qui prétendent être victimes d'une violation, par un Etat partie, des dispositions de la Convention.

SWEDEN

". . . Pursuant to Article 21, paragraph 1 of the Convention, . . . Sweden recognizes the competence of the Committee to receive and consider communications to the effect that a State Party claims that another State Party is not fulfilling its obligations under this Convention.

". . . Pursuant to Article 22, paragraph 1 of the Convention, . . . Sweden recognizes the competence of the Committee to receive and consider communications from or on behalf of individuals subject to its jurisdiction who claim to be victims of a violation by a State Party of the provisions of the Convention."

SUÈDE

[TRADUCTION — TRANSLATION]

. . . Conformément au paragraphe 1 de l'article 21 de la Convention, . . . la Suède reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner des communications dans lesquelles un Etat partie prétend qu'un autre Etat partie ne s'acquitte pas de ses obligations au titre de cette convention.

. . . Conformément au paragraphe 1 de l'article 22 de la Convention, . . . la Suède reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner des communications présentées par ou pour le compte de particuliers relevant de sa juridiction qui prétendent être victimes d'une violation, par un Etat partie, des dispositions de la Convention.

SWITZERLAND

[TRANSLATION — TRADUCTION]

(*a*) Pursuant to the Federal Decree of 6 October 1986 on the approval of the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, the Federal Council declares, in accordance with article 21, paragraph 1, of the Convention, that Switzerland recognizes the competence of the Committee against Torture to receive and consider communications to the effect that a State party claims that Switzerland is not fulfilling its obligations under this Convention.

(*b*) Pursuant to the above-mentioned Federal Decree, the Federal Council declares, in accordance with article 22, paragraph 1, of the Convention, that Switzerland recognizes the competence of the Committee to receive and consider communications from or on behalf of individuals subject to its jurisdiction who claim to be victims of a violation by Switzerland of the provisions of the Convention.

SUISSE

«*a*) Le Conseil fédéral en vertu de l'Arrêté fédéral du 6 octobre 1986 relatif à l'approbation de la Convention contre la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants déclare, conformément à l'article 21, 1er alinéa de la Convention, que la Suisse reconnaît la compétence du Comité contre la torture pour recevoir et examiner des communications dans lesquelles un Etat partie prétend que la Suisse ne s'acquitte pas de ses obligations au titre de la présente Convention.

b) Le Conseil fédéral en vertu de l'Arrêté fédéral précité déclare, conformément à l'article 22, alinéa premier de la Convention, que la Suisse reconnaît la compétence du Comité pour recevoir et examiner des communications présentées par ou pour le compte de particuliers relevant de sa juridiction qui prétendent être victimes d'une violation, par la Suisse, des dispositions de la Convention.»

RESERVATIONS MADE UPON RATIFICATION

AFGHANISTAN

RÉSERVES FAITES LORS DE LA RATIFICATION

AFGHANISTAN

[DARI TEXT — TEXTE DARI]

جمهوری دموکراتیک افغانستان ضمن تصویب میثاق متذکره
براساس فقره ۱ مادهٔ ۲۸ ، صلاحیت کمیته را که در مادهٔ بیستم میثاق
پیشبینی شده است برسمیت نمی شناسد .

همچنان براساس فقره ۲ مادهٔ ۳۰ ، خود را مکلف به رعایت
فقره اول این ماده نمی داند ، چه طبق فقره اول ، ارجاع اجباری
موضوعات طرف منازعه به حکمیت و یا محکمه بین المللی عدالت در مورد تفسیر
و یا تطبیق مواد میثاق توسط یکی از جوانب ذیدخل امکان پذیر میباشد.
در ارتباط باین امر اعلام میدارد که موضوع طرف منازعه در اثر
تقاضای یکی از طرفین نه ، بلکه به موافقهٔ تمامی جوانب ذیدخل
به حکمیت و یا محکمه بین المللی عدالت رجعت داده شود .

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

While ratifying the above-mentioned convention, the Democratic Republic of Afghanistan, invoking paragraph 1 of the Article 28, of the Convention, does not recognize the authority of the committee as foreseen in the Article 20 of the Convention.

Also according to paragraph 2 of the Article 30, the Democratic Republic of Afghanistan, will not be bound to honour the provision of paragraph 1 of the same Article since according to that paragraph the compulsory submission of disputes in connection with interpretation or the implementation of the provisions of this convention by one of the parties concerned to the International Court of Justice is deemed possible. Concerning to this matter, it declares that the settlement of disputes between the States Parties, such disputes may be referred to arbitration or to the International Court of Justice with the consent of all the Parties concerned and not by one of the Parties.

[TRADUCTION — TRANSLATION]

La République démocratique d'Afghanistan ratifie la Convention mais, s'autorisant du paragraphe 1 de l'article 28 de cet instrument, ne reconnaît pas la compétence accordée au Comité aux termes de l'article 20.

En outre, comme le permet le paragraphe 2 de l'article 30, la République démocratique d'Afghanistan déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 1 dudit article, qui établissent qu'en cas de différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention, l'une des parties intéressées peut exiger que ce différend soit soumis à la Cour internationale de Justice. La République démocratique d'Afghanistan déclare que les différends entre Etats parties ne peuvent être soumis à l'arbitrage ou à la Cour internationale de Justice qu'avec le consentement de toutes les parties intéressées et non pas seulement par la volonté de l'une d'entre elles.

BULGARIA

[*Confirming the reservations made upon signature. See p. 198 of this volume.*]

BULGARIE

[*Avec confirmation des réserves faites lors de la signature. Voir p. 198 du présent volume.*]

BYELORUSSIAN SOVIET SOCIALIST REPUBLIC

[*Confirming the reservations made upon signature. See p. 198 of this volume.*]

RÉPUBLIQUE SOCIALISTE SOVIÉTIQUE DE BIÉLORUSSIE

[*Avec confirmation des réserves faites lors de la signature. Voir p. 198 du présent volume.*]

FRANCE

[TRANSLATION — TRADUCTION]

The Government of the French Republic declares, in accordance with article 30, paragraph 2, of the Convention, that it shall not be bound by the provisions of paragraph 1 of that article.

FRANCE

« Le Gouvernement de la République française déclare, conformément au paragraphe 2 de l'article 30 de la Convention, qu'il ne sera pas lié par les dispositions du paragraphe 1er de cet article. »

[1] Translation provided by the Government of Afghanistan.
[2] Traduction fournie par le Gouvernement afghan.

HUNGARY

[*Confirming the reservations made upon signature. See p. 198 of this volume.*]

HONGRIE

[*Avec confirmation des réserves faites lors de la signature. Voir p. 198 du présent volume.*]

UKRAINIAN SOVIET SOCIALIST REPUBLIC

[*Confirming the reservations made upon signature. See p. 198 of this volume.*]

RÉPUBLIQUE SOCIALISTE SOVIÉTIQUE D'UKRAINE

[*Avec confirmation des réserves faites lors de la signature. Voir p. 198 du présent volume.*]

UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS

[*Confirming the reservations made upon signature. See p. 198 of this volume.*]

UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIÉTIQUES

[*Avec confirmation des réserves faites lors de la signature. Voir p. 198 du présent volume.*]